الإمام محمد بن مقاتل الرازي وآراؤه الفقهية في صلاة المعذور والمرأة وزلة القارئ (مقارنة بالمذاهب الأربعة)

أ.م.د. سعيد فواز وهيب محمد
ديوان الوقف السني
دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية
ثانوية طارق بن زياد الإسلامية
العراق

الملخص

البحث هو (الإمام محمد بن مقاتل الرازي وآراؤه الفقهية في صلاة المعذور، والمرأة، وزلة القارئ، مقارنة بالمذاهب الأربعة) وقد وقع اختياري عليه لدراسة وإظهار إمام من أئمة الفقه، لم يقدم أحد على دراسته، وإظهار ما له من آراء قد يتفق له أن يخالف أئمة المذهب بها؛ لدلائل ظهرت له، ومقارنتها بالمذاهب الأربعة، وأقوال بعض الفقهاء، وبيان الراجح منها، ورغم أن أصحاب الحديث ضعفوا هذا الإمام الجليل، إلا أن هذا لا يقدح في مكانته العلمية في كثير من الفنون، كال تفسير، والفقه، واللغة، وقد قسمت البحث على أربعة مباحث:

الأول: حياة الإمام محمد بن مقاتل الرازي، ويشتمل على: حياته الشخصية والعلمية.

الثاني: صلاة المعذور، ويشتمل على: الصلاة على دابة عليها نجاسة، والصلاة مع استمرار النجاسة، وصلاة من نسي صلاة لا يعرف عيناها.

الثالث: صلاة المرأة، ويشتمل على: اقتدائها بالرجل ومحاذاتها له، ورفع يديها في التكبير.

الرابع: زلة القارئ، ويشتمل على: اللحن في الاعراب، والمد في التكبير.

الكلمات المفتاحية: الإمام محمد بن مقاتل الرازي، صلاة المعذور، زلة القارئ.

Imam Muhammad bin Muqatil al-Razi and his Jurisprudential views on the Prayer of the Excused one, the Woman, and the Slip of the Reader (A compared to the four schools of thought)

Assist. Lect. Dr. Saeed Fawaz Wahib Muhammad
Sunni Endowment Diwan
Department of Religious Education and Islamic Studies
Tariq bin Ziyad Islamic High School
Iraq

ABSTRACT

The research (AL-Emam Mohammad bin Moqatil Al-Razi waaraihi al-feqhiah fy salat almaathur, walmarah, wazilat alqari muqarantn bilmathahib alarbaa)

I have selected it to study and display in front of the imams of jurisprudence, No one has ever studied him , and showing his opinions may agree for him to contradict the imams of the doctrine, because of the evidence that appeared to him, and comparing it to the four schools of thought and the sayings of some jurists, and the most correct statement of them, Although the authors of the hadith weakened this great imam, this does not detract from his scholarly position in many arts, such as interpretation, jurisprudence, and language. The research was divided into four sections:

First: The life of Imam Muhammad bin Muqatil al-Razi. It includes his personal and scientific life

The second: The excused prayer. It includes: Praying on an animal on which there is impurity, and for whom there is an impurity on his clothes that does not help to wash it, and for whoever forgot a prayer he does not know the exact same.

The third: Woman's prayer: It includes: following the example of the man and her alignment with him, and raising her hands when saying Allah Akbar.

Fourth: The reader's slip. It includes: Parsing error, and the tide in Allah Akbar.

Keywords: Imam Muhammad bin Muqatil al-Razi, the prayer of the excused one, the slip of the reader.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن أمتنا الإسلامية التي شرفها الله سبحانه وتعالى بخير شريعة، أنزلت على خير نبي مرسل، تفخر بين الأمم بتراث عظيم للعلوم الشرعية، يتميز بالموضوعية، والسماحة، والشمولية، ومنه التراث الفقهي، الذي يُعدُّ ثروة تشريعية، علمية هائلة، أسهم فيها رجال بلغوا شأواً بعيداً في الفقه، تخرجوا من مدرسة الرسول الكريم ﷺ في التربية والتعليم، وصحابته رضي الله عنهم، فهم الأئمة الأعلام، وفقهاء الإسلام، استنبطوا الأحكام، وبيّنوا الحلال والحرام، وتركوا لنا كنوزاً من أسفار عظام، فكانوا مصابيحاً أزاخوا الظلام، وأناروا الطريق للأنام، فجزاهم عنا خيراً الملك العلام.

ومن هؤلاء الأعلام محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله- الذي بُسِطت آراؤه في بطون كتب الفقه الحنفي المعتمدة، فكان له الأثر البارز في الفقه الإسلامي عامة، والفقه الحنفي خاصة، ولما كان هذا الإمام مغموراً لم يُقدّم على دراسته أحد، ولما له من آراء مشوقة قد يتفق له أن يخالف بها أئمة المذهب؛ لدلائل ظهرت له؛ وقع اختياري لدراسة آرائه الفقهية في صلاة المذخور، والمرأة، وزلة القارئ مقارنة بالمذاهب الأربعة، وأقوال الفقهاء من غيرها، المذكورة في كتب الفقه الحنفي؛ وذلك للتعريف بهذا الفقيه الجليل، وإظهار مكانته، وعرض آرائه أمام الدارسين، وبيان الراجح والمرجوح منها، مقارنة بالمذاهب الفقهية الأخرى، فما كان في هذا البحث من صواب فمن فضل الله وتوفيقه، وما كان غير ذلك فمن نفسي المذنب، وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله عمل خير ينتفع به طلبة العلم، ويكتب في صحائف أعمالنا، ذخراً لنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

خطة البحث

اشتمل البحث على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياة الإمام محمد بن مقاتل الرازي، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المبحث الأول: حياة محمد بن مقاتل الرازي

المطلب الأول: حياته الشخصية

أولاً: اسمه ونسبه: لم تذكر المصادر والمراجع سوى اسمه، واسم أبيه: محمد بن مقاتل الرازي،⁽¹⁾ الحنفي.

الرازي: بفتح الراء، والزاي المكسورة بعد الألف، نسبة إلى الري⁽²⁾، وهي البلدة التي عاش فيها، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم⁽³⁾، وألقوا الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الباء مما يُشكل ويثقل على اللسان، والألف لفتحة الراء على أن

¹ - ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 1247/5، و القرشي، الجواهر المضنية، 134/2.

² - مدينة تاريخية مشهورة من أمهات البلاد، فتحت في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، بقيادة نعيم بن مقرن، أضحت اليوم جزءاً من الجنوب الشرقي لمدينة طهران، كثيرة الفواكه والخيرات، بينها وبين نيسابور 160 فرسخاً، وإلى قزوین 27 فرسخاً. ينظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 116/3.

³ - قال الاصطخري: (وأما الديلم وما يتصل بها فمن ناحية الجنوب قزوین والطرم، وشيء من أذربيجان وبعض الري، ويتصل بها من جهة الشرق بقية الري، وطبرستان، ويتصل بها من جهة الشمال بحر الخزر، ومن جهة الغرب شيء من أذربيجان وبلدان الران). الاصطخري، المسالك والممالك، (ب)، 204.

الأنساب مما لا مجال للقياس فيها، والمعتبر فيها النقل المجرد، وقيل: نسبة إلى بانيها راز بن خراسان⁽¹⁾. والأول أصح، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين في كل فن قديماً وحديثاً⁽²⁾.

الحنفي: نسبة إلى مذهبه الفقهي⁽³⁾.

ثانياً: لقبه: لُقّب محمد بن مقاتل بـ (قاضي الري)⁽⁴⁾، وبـ (الإمام)⁽⁵⁾، وبـ (الشيخ الإمام)⁽⁶⁾، وذكر بدر الدين العيني⁽⁷⁾، له لقب (قاضي قضاة بغداد)، فقال في باب الرجعة: (أو قال: أنت امرأتي ونوى به الرجعة صار مراجعاً، وفي (الحاوي)⁽⁸⁾: عزاه إلى محمد بن مقاتل الرازي قاضي قضاة بغداد)⁽⁹⁾. وهذا وهم من المصنف لأمرين: أولاً: العبارة المذكورة في الحاوي: (أو قال: أنت امرأتي، وأراد به الرجعة، قال ابن مقاتل: هو رجعة)⁽¹⁰⁾. فلم يذكر المصنف لقباً لابن مقاتل، فكان هذا القول لبدر الدين العيني رحمه الله.

والثاني: أن كتب التراجم والتاريخ لم تذكر أن محمد بن مقاتل الرازي استقر في بغداد لوقتٍ ما، ليتولى منصب قاضي القضاة في بغداد.

ثالثاً: كُنيتُه: كان يُكنى بـ (أبي عبدالله)⁽¹¹⁾، وذكر أبو القاسم الرافعي⁽¹²⁾، القزويني أنه يُكنى بـ (أبي بكر)⁽¹³⁾، وهذا وهم؛ لأنها كنية ابنه أحمد، وقد ذكرها نفسه في موضع آخر للابن⁽¹⁴⁾.

رابعاً: أسرته: لم تذكر المصادر عن أسرته شيئاً سوى أن له ابناً اسمه أحمد ويُكنى بـ (أبي بكر)⁽¹⁵⁾.

خامساً: ولادته ووفاته:

لم تذكر المصادر شيئاً عن ولادته، وأمّا وفاته، فنذكرت أنه توفي سنة 248هـ،⁽¹⁶⁾ وقيل: سنة 246هـ،⁽¹⁾ وقيل: سنة 242هـ⁽²⁾. ولا يوجد مرجح لأحدها.

¹ - ينظر، القزويني، زكريا، آثار البلاد وأخبار العباد، 375.

² - السمعاني، الأنساب، 33/6، وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، 6/2.

³ - ينظر، حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، 272/3، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 45/12.

⁴ - القزويني، أبو القاسم عبدالكريم، التدوين في أخبار قزوين، 86/2، والقرشي، الجواهر المضئية، 134/2، 408/2، ترجمة 116.

⁵ - مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، 13/2.

⁶ - البيضاوي، الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة، المكتبة الأزهرية، (رقم الخاص: "392"، رقم العام: "5366")، ورقة: 125.

⁷ - أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، الشهير بالعيني، من أعلام الحنفية، ولد سنة 762هـ، له كثير من التصانيف، منها: البناية شرح الهداية، ورمز الحقائق شرح كنز الدقائق، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، توفي سنة 855هـ بالقاهرة. ينظر، حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، 307/3، والزركلي، الأعلام، 163/7.

⁸ - حاوي الحصري في الفروع الحنفية للشيخ الإمام محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري، الحنفي، تلميذ شمس الأئمة السرخسي المتوفي سنة 505هـ، وهو أصل من أصول الكتب الحنفية. ينظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 624/1.

⁹ - بدر الدين العيني، البناية شرح الهدية، 456/5.

¹⁰ - الحصري، حاوي الحصري، مكتبة فيض الله أفندي، (رقم: 1010)، (ورقة: 121/أ).

¹¹ - الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، 1874/3، ترجمة 1285، والذهبي، تاريخ الإسلام، 1247/5.

¹² - أبو القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، الرافعي، القزويني، ولد سنة 557هـ، فقيه من كبار الشافعية، له من المصنفات: التدوين في أخبار قزوين، وفتح العزيز في شرح الوجيز، وغيرهما، توفي سنة 623هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 742/13، والزركلي، الأعلام، 55/4.

¹³ - ينظر: القزويني، التدوين في أخبار قزوين، 28/2.

¹⁴ - ينظر: القزويني، التدوين في أخبار قزوين، 325/2.

¹⁵ - ينظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 276/6، ونصر الله القرشي، الجواهر المضئية، 121/1.

¹⁶ - ينظر، ابن حجر، لسان الميزان، 388/5، والفالوجي الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، 531/2.

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولاً: مكانته العلمية:

درس الإمام محمد بن مقاتل الرازي كثيراً من العلوم الشرعية، منها: الفقه، والحديث، والتفسير، فبرع في الفقه، وكان إمام أصحاب الرأي بالري، وآراؤه الفقهية مبسطة في كتب الفقه الحنفي، وأما في التفسير فله معرفة كبيرة خصوصاً في التفسير اللغوي، كما ذكر الواحدي⁽³⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾⁽⁴⁾، أراد نعمتين مبسوطتين، نعمة في الدنيا ونعمة في الآخرة، وهذا القول ذهب إليه من المفسرين محمد بن مقاتل الرازي⁽⁵⁾، وكان قد قال قبل هذا: (فإذا بان أن هذه التثنية لا تقتضي قول هذا القائل: نعمة الله مقبوضة ولا تنافيه، وإذا لم يُنكر اليد في اللغة بمعنى النعمة صح قوله)⁽⁶⁾. ولما كان الواحدي قد ذكر في موضع آخر: (لا يدل على تقليل النعمة وعلى أن نعمته نعمتان اثنتان ليس غيرهما، ولكنه يدل على الكثرة والمبالغة، وقد جاءت التثنية يراد بها الكثرة والمبالغة وتعداد المثني، لا المعنى الذي يشفع الواحد المفرد)⁽⁷⁾، وجاء في معاجم اللغة اليد بمعنى النعمة⁽⁸⁾، فدل ذلك على صحة هذا القول. وقد امتاز في فنون البلاغة فهو الإمام الفطن، الذي استطاع أن يواجه المحنة محنة القول بخلق القرآن - بذكائه، واستعماله أسلوب التورية حين دعاه الخليفة⁽⁹⁾، فسأله عن مسألة خلق القرآن، فقال: (التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، فإن هذه الأربعة مخلوقة، وأشار إلى أصابعه الأربعة فنجأ)⁽¹⁰⁾.

¹ - ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 1247/5.

² - ينظر، كحالة، معجم المؤلفين، 45/12، ويحيى مراد، معجم تراجم أعلام الفقهاء، 308.

³ - هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متويه، الواحدي، مفسر، عالم بالأدب والنحو، كان من أولاد التجار، أصله من ساوة، لازم الثعالبي المفسر وأخذ عنه، له من التصانيف التفسير الثلاثة: البسيط، والوسيط، والوجيز، توفي سنة 468هـ، بمدينة نيسابور. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 304/3، والذهبي، تاريخ الإسلام، 264/10، والزركلي، الأعلام، 255/4.

⁴ - سورة المائدة: من الآية 64.

⁵ - الواحدي، التفسير البسيط، 463/7.

⁶ - الواحدي، التفسير البسيط، 462/7.

⁷ - الواحدي، التفسير البسيط، 461/7.

⁸ - ينظر، الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 2540/6 (يدي)، وابن منظور، لسان العرب، 421/15 (فصل الياء)، وذكر فيه: اليد: النعمة، وسميت بذلك؛ لأنها تكون بالإعطاء، والإعطاء إنالة باليد، و(إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، حامد عبدالقادر، ومحمد النجار)، المعجم الوسيط، 1063/2 (باب الياء).

⁹ - أبو العباس عبدالله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور، العباسي، أمه أم ولد اسمها مراحل ماتت أيام نفاسها به، ولد سنة 170هـ، وقرأ العلم في صغره، وسمع هشيم وعباد بن العوام، وغيرهما، وبرع في الفقه والعربية، وروى عنه ولده الفضل، ويحيى بن أكثم، توفي في سنة 218هـ، ودفن في طرطوس في دار حاقان خادم أبيه. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 315/5، وصلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، 350/17.

¹⁰ - أبو القاسم النيسابوري، عقلاء المجانين، 38-39.

وأما في الحديث، فقد ضعفه أصحاب الحديث، ومنهم: البخاري فقد سمع منه ولم يحدث عنه، وقال عندما سُئل عن محمد بن مقاتل الرازي: (لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أروي عن محمد بن مقاتل الرازي)⁽¹⁾، واعترض أصحاب الرأي على هذا القول مستدلين بما أشار إليه ابن حجر العسقلاني في سبب الطعن بعد أن نقل

قول البخاري، قائلاً: (وأظن ذلك من قبل الرأي)⁽²⁾، وأن هذا يدل على أن سبب الطعن؛ لأنه من أصحاب الرأي، ولا يمكن قبول ذلك سبباً للطعن، وقالوا: (أما تضعيف الذهبي، فهو وإن ضعفه في (المغني)⁽³⁾، فقد قال عنه في (ميزان الاعتدال): (تكلم فيه ولم يُترك)⁽⁴⁾، ثم قالوا: (والإمام محمد بن مقاتل من أكابر أصحاب الإمام محمد بن الحسن، وإمام الأئمة المبرزين، وهو من بحور العلم من الفقهاء، كان إمام أهل الرأي بالري، وقاضياً، فلا يضره طعون من طعن فيه بلا أي سبب مبرر)⁽⁶⁾، وقال البزدوي رحمه الله-⁽⁷⁾: (وأما من طعن فيه، قالوا لا يقبل حديث فلان، فإنه ضعيف وضعفه فلان، أو أنه مطعون طعن فيه فلان، فلا يرد حديث هؤلاء ما لم يثبت وجه الطعن ووجه الضعف)⁽⁸⁾. والذي يبدو لي أن الإمام محمد بن مقاتل، وإن كان ضعفه أهل الحديث، وقال عنه الذهبي: (وهو من الضعفاء والمتروكين)⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: (من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان نسخة فيها أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة)⁽¹⁰⁾، إلا أن هذا لا يقدح في فقهه، فكان بارعاً في الفقه، إماماً فيه، وقد قال عنه الذهبي: (كان من الفقهاء الكبار)⁽¹¹⁾، وقالوا فيه: وكان إمام أصحاب الرأي بالري.

ثانياً: شيوخه: تنتمي الإمام محمد بن مقاتل على كثير من المشايخ، منهم:

1- الإمام أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد، الشيباني، ولد بواسط سنة 132هـ، ونشأ بالكوفة، وهو صاحب أبي حنيفة الذي جمع فقهه، ودونه في كتب كثيرة، وأخذ عنه بعض الفقه، وتممه على أبي يوسف، وروى عن مالك والأوزاعي وغيرهما، وأخذ عنه الشافعي ومحمد بن مقاتل الرازي، انتهت إليه رئاسة الفقه في العراق بعد أبي يوسف، مات بالري سنة 189هـ، ودفن فيها⁽¹²⁾.

1 - الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 905/3.

2 - ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 518/7.

3 - ينظر، الذهبي، المغني في الضعفاء، 268/2.

4 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 47/4.

5 - رستم مهدي، دحض الشبهات المثارة حول الفقه الأكبر، 8.

6 - المصدر نفسه.

7 - أبو اليسر صدر الإسلام محمد بن محمد بن عبد الكريم بن موسى، البزدوي، ولد سنة 421هـ، أخذ عن إسماعيل بن عبد الصادق وأبي يعقوب يوسف السيار، فكان فقيه بخاري، انتهت إليه رئاسة الحنفية بما وراء النهر، ولي القضاء بسمرقند، له من التصانيف: كتاب الأصول، توفي ببخارى سنة 493هـ. ينظر، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، 188، والزركلي، الأعلام، 22/7.

8 - البزدوي، معرفة الحجج الشرعية، 132.

9 - الذهبي، تاريخ الإسلام، 1247/5.

10 - ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 114/3.

11 - المصدر نفسه.

12 - ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 555/7، واللكنوي، الفوائد البهية: 163.

- 2- أبو مطيع الحكم بن عبدالله بن مسلمة بن عبدالرحمن البلخي، راوي الفقه الأكبر عن أبي حنيفة، روى عن عون وهشام ومالك بن أنس، وروى عنه محمد بن مقاتل، وأحمد بن منيع وغيرهما، وثقه به خلق كثير، وكان فقيهاً، بصيراً بالرأي، ولي قضاء بلخ، وقدم، وحدث بها، توفي سنة 208هـ، وقيل: 191هـ، وقيل: 199هـ⁽¹⁾.
- 3- أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء بن عياض بن الحارث بن عبدالله بن وهب الكوفي، الدوسي⁽²⁾، سكن ب (ماشهران) قرية من قرى الري، وولي قضاء الأردن، وحدث بالشام والعراق، روى عن الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، روى عنه محمد بن مقاتل، وموسى بن نصر الرازي وغيرهما، توفي قبل 200هـ⁽³⁾.
- 4- أبو سفيان وكيع ابن الجراح بن مليح الرؤاسي⁽⁴⁾، ولد سنة 129هـ، فقيه، اشتهر في حفظ الحديث حتى
- 5- عدّ محدث عصره، عرض عليه الرشيد تولي قضاء الكوفة، فامتنع؛ لورعه وزهده، سمع هشام بن عروة، والأعمش، والأوزاعي، وغيرهم، روى عنه ابن المبارك، وأحمد ابن حنبل، ومحمد بن مقاتل وغيرهما، من تصانيفه: تفسير القرآن، والسنن، والمعرفة والتاريخ، توفي سنة 179هـ، بفيء على طريق مكة⁽⁵⁾.
- 6- أبو عبدالرحمن حكام بن سلم الكناني⁽⁶⁾، الرازي، ثقة، وكان من أنبل الرجال، حدث ببغداد، سمع من إسماعيل ابن أبي خالد، والزيبر بن عدي وغيرهما، وروى عنه أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن مقاتل، وغيرهما، توفي سنة 190هـ، بمكة قبل يوم عرفة⁽⁷⁾.
- 7- أبو عبدالله جرير بن عبدالحميد الضبي، الكوفي، الرازي، أحد الأئمة ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين، ولد بالكوفة سنة 110هـ، وقيل: سنة 107هـ، قدم بغداد في آخر عمره وحدث بها، روى عن مغيرة والأعمش وغيرهما، وروى عنه ابن المبارك ومحمد بن مقاتل وغيرهما، توفي سنة 188هـ بالري⁽⁸⁾.
- 8- أبو عامر قبيصة بن عقبة بن عامر بن صعصعة السوائي، أحد الفقهاء بمصر، روى عن الثوري ومالك وغيرهما، وروى عنه البخاري، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن مقاتل، توفي لثمان بقين من شعبان سنة 204هـ⁽⁹⁾.
- ثالثاً: تلامذته:** تتلمذ العديد على الإمام محمد بن مقاتل الرازي، منهم:
- 1- أبو عثمان سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور النيسابوري، ولد سنة 230هـ، سمع بالري من محمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصير، وبالعراق من حميد بن الربيع، وغيره، كان شيخ الصوفية، مجاب الدعوة،

¹ - ينظر، الخليفي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 925/3، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 121/9، والزبيدي، إتحاف السادة المتقين، 4/2.

² - ينظر، مرزوق الزهراني، الجوس في المنسوب إلى الدوس، (بدون ناشر، 1993)، 130-131.

³ - ينظر، الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، 290/1، والزهراني، الجوس في المنسوب إلى الدوس، 130-131.

⁴ - بضم الراء، وفتح الواو المهموزة في آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى رؤاس، وهو الحارث بن كلاب بن ربيعة بن بن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان. ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، 40/2.

⁵ - ينظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 647/15، والذهبي، تاريخ الإسلام، 1230/4، والكنوي، الفوائد البهية، 201، 201، والباباني البغدادي، هدية العارفين، 500/2.

⁶ - بكسر الكاف، وفتح النون، وكسر النون الثانية، هذه النسبة إلى عدة قبائل وأجداد، منهم: كنانة قريش، وبني عمر بن الحارث بن مالك بن كنانة، وبني ليث بن كنانة، ومنها كنانة كلب الحمصي. ينظر، ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، 111/3.

⁷ - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 207/9، والذهبي، تاريخ الإسلام، 838/4، وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 388/5.

⁸ - ينظر، الخليفي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 568/2، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 148/8، والذهبي، تاريخ تاريخ الإسلام، 820/4، والفالوجي الأثري، معجم شيوخ الطبري، 591.

⁹ - ينظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 493/14، وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 388/5.

- ومجمع العباد والزهاد، توفي سنة 298هـ⁽¹⁾.
- 2- أبو محمد أحمد بن إبراهيم بن عبدالله، النيسابوري، سبط القاضي نصر بن زياد من وجوه خراسان وزعمائها، سمع جده- وقرأ عليه المسند-، ومحمد بن مقاتل، توفي سنة 305هـ⁽²⁾.
- 3- أبو علي أحمد بن بالويه بن زيد بن سيار، الحيري، النيسابوري، سمع محمد بن حميد، ومحمد بن مقاتل الرازيين، وحدث عنه أبو سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان، توفي سنة 306هـ⁽³⁾.
- 4- أبو عمر محمد بن عبد الوهاب، المروزي، مُعَدِّل، ثقة، من كبار الشيوخ، سمع بقزوين من إسماعيل بن توبة، وبالري من محمد بن مقاتل الرازي، توفي سنة 306هـ⁽⁴⁾.
- 5- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، كان شيخاً، زاهداً، عابداً، مجاب الدعوة، سمع من سفيان بن وكيع، وعمر بن عبد الله الأودي بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصر بالري، توفي سنة 308هـ⁽⁵⁾.
- 6- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ولد سنة 224هـ، كان إماماً في كثير من الفنون، منها: التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، أخذ العلم على كثير من المشايخ، منهم محمد بن مقاتل الرازي، له من المصنفات: تاريخ الأمم، والتفسير الكبير، توفي ببغداد سنة 310هـ⁽⁶⁾.
- 7- أبو إسحاق إبراهيم بن حمش، الزاهد الواعظ، سمع محمد بن رافع النيسابوري، وأحمد بن حرب، ومحمد بن مقاتل الرازي، وروى عنه ابنه أبو عبدالله، توفي سنة 312هـ⁽⁷⁾.
- 8- الشيخ المعمر أبو جعفر محمد بن معاذ بن فرّ، الهروي، الماليني، حدث عن الحسين بن الحسن المروزي، والفقيه محمد بن مقاتل الرازي، وعنه أحمد بن بشر المزني، توفي في رجب سنة 316هـ⁽⁸⁾.
- 9- أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، أخذ العلم عن أبي نصر العياضي، ونصر بن يحيى البلخي، ومحمد بن مقاتل الرازي، من مصنفاته: التوحيد، وشرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة، توفي سنة 333هـ⁽⁹⁾.
- ومنهم: ابنه أحمد بن محمد بن مقاتل⁽¹⁰⁾، ومحمد بن علي بن حكيم الترمذي، وأحمد بن خالد بن جعفر، والحسين بن حمدان، والحمامي، ومحمد بن أيوب، وعيسى بن محمد المروزي⁽¹¹⁾.
- رابعاً: آثاره العلمية: من مؤلفات الإمام محمد بن مقاتل الرازي:
- 1- كتاب المدعي والمدعى عليه⁽¹²⁾، وهو كتاب مفقود.

¹ - ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 41/11، وابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 298/8.

² - ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 86/7.

³ - ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 103/7.

⁴ - الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 729/2.

⁵ - ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 120/7، والصفدي، الوافي بالوفيات: 84/6، والقرشي، الجواهر المضئية: 46/1.

⁶ - ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 191-192/4، والذهبي، تاريخ الإسلام، 160/7، والفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الطبري، 592.

⁷ - ينظر، ابن نقطة، اكمال الإكمال، 443/2، والذهبي، تاريخ الإسلام، 251/7.

⁸ - ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 314/7، وسير أعلام النبلاء، 297/11.

⁹ - ينظر، القرشي، الجواهر المضئية: 130/2، والزركلي، الأعلام، 19/7.

¹⁰ - ينظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 276/6، والقرشي، الجواهر المضئية، 121/1.

¹¹ - ينظر، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، 388/5، وتهذيب التهذيب: 298/8، والفالوجي، معجم شيوخ الطبري: 592.

¹² - ينظر، حاجي خليفة، كشف الظنون: 1457/1، والبغدادي، هدية العارفين، 13/2، وكحالة، معجم المؤلفين، 45/12.

2- المحاورة بين الشيخين عبدالله بن بابويه القمي ومحمد بن مقاتل في شأن التفضيل بين قریش وبني هاشم. (موجود مخطوط في القاهرة، ملحق رقم 19882، 8ب ورقة 14-28)⁽¹⁾.
أما آراؤه الفقهية، فمطائنها كتب الحنفية عموماً، وخصوصاً كتاب النوازل في الفروع للإمام أبي الليث السمرقندي⁽²⁾، الذي جمع فيه فتاوى جماعة من المشايخ، منهم محمد بن مقاتل الرازي⁽³⁾، وكتاب الفتاوى من أقاويل المشايخ في الأحكام الشرعية، وهو أيضاً لأبي الليث السمرقندي⁽⁴⁾، وكلاهما مطبوع.

المبحث الثاني: صلاة المعذور

المطلب الأول: حكم صلاة التطوع على دابة على سرجها⁽⁵⁾، أو الركابين⁽⁶⁾ قدر.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تجوز صلاته، إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس، أو الركابين أكثر من قدر الدرهم، وهو المذهب عند المالكية⁽⁷⁾، والشافعية⁽⁸⁾، والحنابلة⁽⁹⁾، وهو قول محمد بن مقاتل، وأبو حفص البخاري⁽¹⁰⁾، - وقد أولاً قول ظاهر الرواية: (الرواية: (إن كان على سرجه قدر، هل تقصد صلاته؟ قال: لا، والدابة أشد من ذلك، ثم لا تقصد عليه)⁽¹¹⁾، - بأنه إذا كان لعاب الحمار، أو عرق الدابة فلا بأس بها، وإذا كان غير ذلك، فلا يجوز⁽¹²⁾، - وهو ظاهر كلام الخادمي⁽¹³⁾.
واستدلوا لقولهم بما يأتي:

- ¹ - علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، 3256/5.
- ² - أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، الحنفي، ولد سنة 300 في سمرقند، وأخذ العلم عن أبي جعفر الهندي، وغيره، وروى عن محمد بن الفضل البخاري، وغيره، صنف كثير من التصانيف، منها: خزائن الفقه، والنوازل في الفروع، وغيرها، توفي سنة 375هـ، وقيل: 376هـ. ينظر، القرشي، الجواهر المضية، 196/2، والبغدادي، هدية العارفين، 490/2.
- ³ - ينظر، حاجي خليفة، كشف الظنون، 1981/2.
- ⁴ - ينظر، قره بلوط، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، 3833/5.
- ⁵ - رحل الدابة معروف، والجمع سروج، يوضع على ظهر الدابة؛ ليقعد عليه الراكب، وهو عربي، وقيل: أنه مُعرَّر عن سرك. ينظر، مرتضى الزبيدي، تاج العروس، 36/6 (سرج)، وأحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 1053/2 (س ر ج).
- ⁶ - مثنى ركاب، حلقة من حديد جهتها السفلى مفلطحة، معلقة بالسرج، يمكن فيها الفارس رجليه. عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 933/2 (رك ب).
- ⁷ - ينظر، النفراوي، الفواكه الدواني، 244/1.
- ⁸ - ينظر، النووي، المجموع شرح المذهب، 240/3.
- ⁹ - البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، 304/1.
- ¹⁰ - هو أبو حفص أحمد بن حفص الكبير، البخاري، الفقيه الحنفي، ولد سنة 150هـ، عالم أهل بخارى في زمانه، تفقه على محمد بن الحسن، وسمع من وكيع وطبقته، وتوصيفه بالكبير بالنسبة إلى ابنه محمد، فإنه كان يكنى بأبي حفص الصغير، وله اختيارات يخالف بها جمهور الحنفية، توفي سنة 217هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 259/5، والقرشي، الجواهر المضية، 67/1، واللكوني، الفوائد البهية، 18.
- ¹¹ - أبو عبدالله الشيباني، الأصل، 295/1.
- ¹² - ينظر، السرخسي، المبسوط، 250/1.
- ¹³ - أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، الخادمي، فقيه أصولي من فقهاء الحنفية وعلمائهم، ولد سنة 1113هـ، في قرية خادم من قرى قونية بالأناضول، أصله من بلخ، وقيل: من بخارى، له من التصانيف: مجمع الحقائق في أصول الفقه، والبريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية للبركلي، توفي سنة 1176هـ. ينظر، الزركلي، الأعلام، 68/7، وكحالة، معجم المؤلفين، 301/11. وأما قوله أعلاه ينظر، أبو سعيد الخادمي، البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية، 229/4.

قياس الصلاة على الدَّابَّة بالصلاة على الأرض⁽¹⁾.

يشترط الطهارة في النافلة؛ لأنها اختيارية⁽²⁾.

لعدم المشقة في طهارته⁽³⁾.

القول الثاني: تصح الصلاة، وهو قول أكثر مشايخ الحنفية⁽⁴⁾.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

- 1- إنَّ ما في بطن الدابة من النجاسات أكثر من هذا، ثم إذا لم يمتنع الجواز، فهذا أولى⁽⁵⁾.
 - 2- لمَّا سقط اعتبار الأركان الأصلية بالصلاة عليها من القيام، والركوع، والسجود، وهي أقوى من الشرائط، فلأن يسقط شرط طهارة المكان أولى⁽⁶⁾.
 - 3- إن الدَّابَّة وما يتبعها من السرج، ونحوه، مظنة النجاسة؛ لنومها على عذرتها وتمرغها بها، فلو اشترط طهارتها لأدَّى إلى الحرج⁽⁷⁾.
 - 4- إن الأمر مبني على الخفة والرخصة، وطهارة السرج والركابين نادر، فلا يشترط طهارتهما⁽⁸⁾.
 - 5- إنما الذي يوجد من المصلي على الدَّابَّة الإيماء، وهو إشارة في الهواء، فلا يشترط له طهارة الموضع⁽⁹⁾.
- القول الثالث:** إذا كانت النجاسة على الركابين، فلا بأس بها، وإن كانت على السرج مُنِعَ الجواز. ذُكِرَ هذا القول في كتب الحنفية بصيغة (قيل)، ولم يذكروا قائله⁽¹⁰⁾.

المناقشة والترحيح :

الذي يبدو لي القول الثاني هو الراجح؛ لقوة استدلالهم، أمَّا القول الأول، فلا يسلم من المناقشة، فهنا قياس مع الفارق، فالصلاة على الدَّابَّة تفارق الصلاة على الأرض، فمن حيث السجود على الأرض لا يصح إلا بوضع الجبهة على الأرض، أمَّا على الدَّابَّة فهو إيماء - إشارة في الهواء - ومن حيث الركوع والقيام، فهما ساقطان في الصلاة على الدَّابَّة، ولا يسقطان في الصلاة على الأرض إلا لعذر. وأمَّا القول الثالث، فلم يُذكر لهم دليل، وقد ذُكِرَ بصيغة (قيل).

المطلب الثاني: الصلاة مع استمرار النجاسة. ويشمل مسألتين:

المسألة الأولى: صلاة من يحمل معه قارورة فيها نجاسة.

اختلف الفقهاء في صلاة مصلٍ يحمل معه قارورة فيها نجاسة على قولين:

القول الأول: تصح صلاته، وهذا القول رواية عن محمد بن الحسن⁽¹⁾، وقال به محمد بن مقاتل⁽²⁾، وقيده بأن كان

¹ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 250/1، والكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 109/1.

² - ينظر، النفراوي، الفواكه الدواني، 244/1.

³ - ينظر، البهوتي، كشف القناع، 304/1.

⁴ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 250/1، والكاساني، بدائع الصنائع، 109/1، وسراج الدين ابن نجيم، النهر الفائق، 305/1، وابن مازة، المحيط البرهاني، 54/2، ومنهم: الحاكم الشهيد، وسراج الدين عمر بن نجيم.

⁵ - الكاساني، بدائع الصنائع، 109/1.

⁶ - المصدر نفسه.

⁷ - ابن عابدين، منحة الخالق (مطبوع مع البحر الرائق)، 69/2.

⁸ - ابن مازة، المحيط البرهاني، 54/2.

⁹ - المصدر نفسه.

¹⁰ - ينظر، ابن الهمام السيواسي، شرح فتح القدير، والزيلعي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، 177/1، والخادمي،

الطريقة المحمودية، 229/4.

ضمامها أقل من قدر الدرهم، وهو قول للشافعية⁽³⁾، وقيدوه بأن كان رأسها مضموماً ضمناً وثيقاً برصاص، أو غيره.

واستدلوا لقولهم، بما يأتي:

- 1- لأنه كما لو حمل طائراً مع علمنا أن فيه نجاسة مستيظنة⁽⁴⁾.
 - 2- اعتبار النجاسة برأس القارورة؛ لأن النجاسة إن كانت بقدر الدرهم، معفو عنها⁽⁵⁾.
 - القول الثاني:** لا تصح صلاته، وهو قول جمهور الحنفية⁽⁶⁾، والمالكية⁽⁷⁾، والمذهب عند الشافعية⁽⁸⁾، وبه قال الحنابلة⁽⁹⁾.
- واستدلوا لقولهم بما يأتي:
- 1- لأن النجاسة في غير معدنها⁽¹⁰⁾.
 - 2- لأنه حامل لنجاسة غير معفو عنه⁽¹¹⁾.
 - 3- لأن حامل النجاسة في قارورة، كأنه حاملها في كفه⁽¹²⁾.

المناقشة والترحيج:

الذي يبدو لي أن القول الثاني هو الراجح؛ لقوة استدلالهم، أما استدلال القول الأول، فلا يسلم من المناقشة، فاستدلواهم بحمل الطائر، فقد ردّ الماوردي عليه، بقوله: (أن نجاسة الطير في معدتها، فجرى مجرى النجاسة في جوف المصلي، ونجاسة القارورة مستودعة، فجرى مجرى النجاسة الظاهرة)⁽¹³⁾، وكما أن حامل القارورة يتحقق أنه حامل النجاسة؛ لأنه متى ما شاء يمكنه إخراج النجاسة منها، أو إبعادها عنه.

المسألة الثانية: أثر النجاسة الدائمة على الصلاة.

اختلف الفقهاء في أثر النجاسة الدائمة على الصلاة- أي إذا كان على ثوبه نجاسة لا يفيد غسلها- على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عليه غسل ثوبه في وقت كل صلاة، قال به محمد بن مقاتل الرازي، وهو ظاهر قول أبي يوسف، فيما نقله ابن عابدين في المستحاضة: (وإن علمت أنه يعوذ نجساً غسلته عند أبي يوسف دون محمد)⁽¹⁴⁾.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

يجب غسله في وقت كل صلاة قياساً على الوضوء⁽¹⁵⁾.

¹ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 115/1.

² - ينظر، أبو الليث السمرقندي، عيون المسائل، 25.

³ - ينظر، النووي، المجموع، 150/3. وذكر أنه قول أبي علي بن أبي هريرة، والقاضي أبي الطيب، وإمام الحرمين، والغزالي.

⁴ - ينظر، الماوردي، الحاوي الكبير، 615/2.

⁵ - ينظر، العيني، البناية، 725/1.

⁶ - ينظر، العيني، البناية، 392/1.

⁷ - ينظر، الزرقاني، شرح الزرقاني على مختصر خليل، 73/1.

⁸ - ينظر، الماوردي، الحاوي الكبير، 615/2.

⁹ - ينظر، ابن قدامة المقدسي، المغني، 51/2.

¹⁰ - ينظر، العيني، البناية، 392/1.

¹¹ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 51/2.

¹² - ينظر: المصدر نفسه.

¹³ - الماوردي، الحاوي الكبير، 615/2.

¹⁴ - محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين، حاشية ابن عابدين، (بيروت: دار الفكر، 1992)، 307/1.

¹⁵ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 85/1، والكاساني، بدائع الصنائع، 29/1.

القول الثاني: لا يجب غسل النجاسة إن كان يصيبه ثانية وثالثة، وهو قول أكثر المشايخ الحنفية⁽¹⁾.
واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽²⁾.

وجه الاستدلال: نفي الآية للحرج والمشقة، ولما كان الغسل فيه حرج ومشقة، فهو منتفٍ أيضاً⁽³⁾.

2- عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطُّسْتَ⁽⁴⁾ تَحْتَهَا وَهِيَ وَهِيَ تُصَلِّي»⁽⁵⁾.

وجه الاستدلال: يدل الحديث على حكم طهارة المستحاضة، وعليه يقاس من به جرح يسيل، أو به سلس البول⁽⁶⁾.

3- عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، اجْتَنِبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ»⁽⁷⁾.

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على أن دم الاستحاضة لا يوجب الطهارة؛ لأنه لم يفسد الصلاة⁽⁸⁾.

1- عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ زَيْدٌ بِنُ ثَابِتٍ قَدْ سَلِسَ مِنْهُ الْبَوْلُ فَكَانَ يُدَارِي مَا غَلَبَهُ مِنْهُ فَلَمَّا غَلَبَهُ

2- أَرْسَلَهُ وَكَانَ يُصَلِّي وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْهُ»⁽¹⁰⁾.

¹ - ينظر، السرخسي، المبسوط: 85/1، والكاساني، بدائع الصنائع، 29/1.

² - سورة الحج: من الآية 78.

³ - ينظر، العيني، البناية، 678/1.

⁴ - من أنية الصُّفْر، مؤنثة، وهي أعجمية؛ لأن التاء والطاء لا تجتمعان في كلمة عربية، تعريبها الطُّس، بلغة طييء، أُبدِلَ من إحدى السينين تاء، للاستتفال، فإذا جمعت أو صغرت، رددت السين؛ لأنك فصلت بينهما بألف أ، ياء، فقلت: طساس، أو طسيس، ويقال: طسوت. ينظر، الجوهرى، الصحاح، 258/1 (طست)، والزبيدي، تاج العروس، 5/5 (طست).

⁵ - البخاري، صحيح البخاري، 85/1، باب اعتكاف المستحاضة، رقم 310.

⁶ - ينظر، ابن بطلال، شرح صحيح البخاري، 436/1-437.

⁷ - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، 173/40، رقم 24145، والنسائي، السنن الكبرى للنسائي، 97/1، ترك الوضوء من القبلة، رقم 155، والدارقطني، سنن الدارقطني، 211/1، الحيض، رقم 34، والبيهقي، سنن البيهقي الكبرى، 344/1، باب المستحاضة تغسل مما أثر الدم، رقم 1688، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، 204/1، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام اقراءها قبل أن يستمر بها الدم، رقم 624. قال الحافظ الهيثمي: (قلت: هو صحيح خلا قوله: «وإن قطر الدم على الحصير» رواه أحمد من طريق عروة ولم ينسبه، فقيل: هو عروة المزني وهو مجهول، وقيل: عروة بن الزبير ولم يسمع حبيب منه، وحبيب مدلس وقد عنعنه). الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 349/1.

⁸ - ينظر، ابن بطلال، شرح صحيح البخاري، 435/1، والعيني، البناية، 663/1.

⁹ - أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت، الأنصاري، الخزرجي، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، روى عن أبيه، وعنه يزيد رضي الله عنهما، وغيرهما، وروى عنه ابنه سليمان والزهرى رضي الله عنهما، وغيرهما، توفي سنة 100هـ، وقيل: سنة

77هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 1087/2، والصفدي، الوافي بالوفيات، 146/13.

¹⁰ - الدارقطني، سنن الدارقطني، 202/1، في التيمم والوضوء من أنية المشركين، رقم 6، والبيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، 357/1، باب الرجل يبتلى بالمذي والبول، رقم 1738، والصنعاني، مصنف عبدالرزاق، 151/1، باب قطر البول ونضح الفرج، رقم 582. ضعفه الذهبي. الذهبي، المهذب في اختصار السنن الكبير، 345/1.

- وجه الاستدلال:** أن زيدا عليه السلام جازت صلاته مع خروج البول منه⁽¹⁾.
- 5- عن المسور بن مخرمة عليه السلام: ⁽²⁾ « أن عمر عليه السلام صلى وجرحه يتعب ⁽³⁾ دماً ⁽⁴⁾ ».
- وجه الاستدلال:** أن الصلاة لا يتركها من غلبه الدم⁽⁵⁾.
- 6- إن نجاسة الثوب ليس في معنى الحدث حتى أن القليل منه يكون عفواً⁽⁶⁾.
- 7- ما لا يمكن التحرز عنه معفو عنه، وهنا الخارج لا يمكن التحرز عنه، فيكون معفواً عنه⁽⁷⁾.
- القول الثالث:** لا يجب غسله أصلاً، ذكره ابن عابدين بصيغة التمرض (قيل)⁽⁸⁾.
- القول الرابع:** عليه غسله إن أصابه خارج الصلاة، وهذا القول نقله بدرالدين العيني⁽⁹⁾.
- واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:
- إذا أصابه خارج الصلاة يغسله؛ لافتتاح الصلاة بطهارة، وفي الصلاة لا يمكنه التحرز منه فيسقط عنه⁽¹⁰⁾.
- القول الخامس:** إذا تفاحش الدم استحب غسله، وما لم يتفاحش لا يجب ولا يستحب غسله. قال به المالكية⁽¹¹⁾.
- واستدلوا لقولهم: بأن في غسله مشقة وخرج ومع استحباب العذر انعدام الفائدة⁽¹²⁾.
- القول السادس:** يجب غسله عند عدم التحرز، ومع التحرز اللازم لا يجب غسله. وهو قول الشافعية⁽¹³⁾، والحنابلة⁽¹⁴⁾.
- واستدلوا لقولهم بما يأتي:
- 1- عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: « اَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي »⁽¹⁵⁾.
- وجه الاستدلال:** تصلي بطهارتها؛ لأنه لا يمكن التحرز منه⁽¹⁶⁾.

¹ - ينظر، العيني، البناية، 678/1.

² - أبو عبد الرحمن المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهب، القرشي، الزهري، ولد بعد الهجرة بعامين، من فضلاء الصحابة وفقهائهم، عداة في صغار الصحابة، روى عن الخلفاء الأربعة عليهم السلام وغيرهم، وروى عنه علي بن الحسين، وعروة بن سليمان عليه السلام، وغيرهما، توفي سنة 64هـ. ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 414/4-415، والزركلي، الأعلام، 225/7.

³ - بفتح الياء، وإسكان التاء، وفتح العين المهملة، معناه ما يجري متفجراً كثيراً. أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 199/7.

⁴ - الإمام مالك، موطأ مالك، 53/2، العمل في من غلبه الدم من جرح، أو رعاف، رقم 117، والدرقطني، سنن الدارقطني، 224/1، باب جواز الصلاة مع خروج الدم، رقم 2، والبيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، 357/1، باب ما يفعله من غلبة الدم، رقم 1741. صححه ابن حجر. ابن حجر العسقلاني، المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية، 793/15.

⁵ - ينظر، العيني، البناية، 678/1، وابن قدامة، المغني، 247/1.

⁶ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 85/1، والكاساني، بدائع الصنائع، 29/1.

⁷ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 139/2.

⁸ - ينظر، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 306/1.

⁹ - ينظر، العيني، البناية، 678/1.

¹⁰ - ينظر: المصدر نفسه.

¹¹ - ينظر، الإمام مالك، المدونة، 126/1.

¹² - ينظر، ابن عليلش المالكي، منح الجليل شرح مختصر خليل، 65/1.

¹³ - ينظر، النووي، المجموع، 534/2.

¹⁴ - ينظر، ابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، 150/1، وابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، 256/1.

¹⁵ - تقدم تخريجه في ص 12.

¹⁶ - ينظر، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، 150/1، ومصطفى الرحيباني، مطالب أولي النهى، 263/1.

2- عن حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ : كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا ، فَقَدْ مَنَعْتَنِي الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ ؟ قَالَ : « أُنَعِّتُ لَكَ الْكُرْسُفَ ⁽¹⁾ ، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ ، قَالَتْ : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَتَلْجَمِي ⁽²⁾ ، قَالَتْ : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَاتَّخِذِي ثَوْبًا قَالَتْ : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، إِنَّمَا أَتُجُّ نَجًّا ، ⁽³⁾ فَقَالَ ﷺ : سَامُرُكَ بِأَمْرَيْنِ .. » ⁽⁴⁾ .

وجه الاستدلال: أن المستحاضة إذا استوثقت بالشدة، ثم توضأت، ثم خرج دمها بلا تقريط، فلا تبطل طهارتها، ولا صلاتها ⁽⁵⁾.

3- في حال عدم التحرز، تعد نجاسة فرط بها؛ فوجب غسلها، وفي حال التحرز اللازم، لا يجب غسلها؛ لعدم تمكن الاحتراز منها ⁽⁶⁾.

المناقشة والترجيح:

الذي يبدو لي رجحان أكثر من قول؛ لإمكان تأويل بعض الأقوال، فالراجح في هذه المسألة القول الثاني والخامس؛ لاتفاقهما على عدم وجوب الغسل، وإنما أستحب غسله في حالة تفاحش الدم، أما القول بلزوم الاحتراز، فلا يصدق على هذه المسألة؛ لأن المسألة مبنية على أن الغسل لا يفيد؛ لتكرار خروج الدم واستمراره، فلذا لا يمكن الاحتراز منه، فيكون شرط الاحتراز من باب تحصيل الحاصل، فشرط من اشتراطه متحقق في القول الثاني، فيعود قولهم ويدخل فيه، هذا مع انطباق دلالة آية الحرج عليه، واستدلالهم بالأدلة الصحيحة، ويتفق مع سماحة الإسلام، ويُسّر شريعته، فيكون هو الراجح، وهو مرجع الأقوال، ما عدا القول الأول، فالدم الذي على ثوب لا يفيد غسله ليظهر؛ لعودته ثانية، وثالثة، فالقول بوجوب غسله، فيه تكليف بالحرج والمشقة، وهما منفيان، بقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ⁽⁷⁾ - والله تعالى أعلم بالصواب -.

المطلب الثالث: صلاة من نسي صلاة في يوم وليلة لا يعرف عينها.

اختلف الفقهاء في من نسي صلاة من يوم وليلة، ولا يعرف عينها، إلى أربعة أقوال:

القول الأول: يصلي صلاة واحدة بأربع ركعات، يقعد في الثانية، ثم في الثالثة، ثم في الرابعة، ويسجد للسهو. وبهذا قال زفر ⁽⁸⁾، وبشر بن غياث ⁽¹⁾، ومحمد بن مقاتل ⁽²⁾، وهو قول المزني ⁽³⁾، ورواية عن الإمام أحمد ⁽⁴⁾.

¹ - الكرسف: القطن. الجوهري، الصحاح، 1421/4 (كرسف).
² - تلجمي: أي شدي لجاماً، اجعلي على موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم؛ تشبيهاً بموضع اللجام في فم الدابة. الزبيدي، الزبيدي، تاج العروس، 400/33 (ل ج م).
³ - أتج نجاً: إذا سال منه سيلاناً. ينظر، ابن بطال، النظم المستعذب في تفسير الفاظ المذهب، 47/1.
⁴ - الإمام أحمد، مسند أحمد، 467/45، رقم 27474، والترمذي، سنن الترمذي، 188/1، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، رقم 128، وقال: حديث حسن صحيح، والدارقطني، سنن الدارقطني، 214/1، باب الحيض، رقم 48. قال ابن حجر: (قال: أحمد، والبخاري. وقال البيهقي: نَقَرَدَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ مَنْدَه: لَا يَصِحُّ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ حَدِيثِ ابْنِ عَقِيلٍ. كَذَا قَالَ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَاسْتَنْكَرَ مِنْهُ هَذَا الْإِطْلَاقَ، لَكِنْ ظَهَرَ لِي أَنَّ مُرَادَ ابْنِ مَنْدَه بِذَلِكَ مَنْ حَرَّجَ الصَّحِيحَ وَهُوَ كَذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ؟ فَوَهْنَهُ وَلَمْ يُفَوِّ سَنَادَهُ). ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، 289/1.
⁵ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 247/1.
⁶ - ينظر، النووي، المجموع، 534/2.
⁷ - الحج: من الآية 78.
⁸ - ينظر، الزيلعي، تبیین الحقائق، 190/1. وزفر هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري، ولد سنة 110هـ، من أصحاب أبي أبي حنيفة جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأي وهو قياس أصحاب أبي حنيفة، روى

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَعَلَّمَهُ التَّسْبِيحَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: « قُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَفِظْتُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَإِذَا قَضَيْتَ هَذَا، أَوْ قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ »⁽⁵⁾.**

وجه الاستدلال: دل الحديث على أن الصلاة تمت ويصح الخروج منها بغير سلام، وبذلك يجزئه صلاة واحدة بأربع ركعات، وثلاث قعدات، إن نسي صلاة لا يعرف عيناها⁽⁶⁾.

2- (إن كانت صباحاً فقد أتى بها وزيادة ركعتين على وجه الشك، فلا يضر زيادتها سهواً، والسجود يجبره، وكذا إن كانت مغرباً، فالركعة الزائدة على وجه الشك، فالزيادة سهواً، وإن كانت رباعية، فالزائد تشهد ويجبر بالسجود)⁽⁷⁾.

3- (لو كانت المتروكة فجراً لأجازت لقعوده على رأس الركعتين، والزائد يكون تطوعاً، ولو كانت المغرب لجازت لقعوده على ثلاث، ولو كانت من زوات الأربع كانت كلها فرضاً، وخرج عن العهدة بيقين)⁽⁸⁾.

القول الثاني: يصلي خمس صلوات - وهي صلوات يوم وليلة -، وهو قول جمهور العلماء من الحنفية⁽⁹⁾، والمالكية⁽¹⁰⁾، والشافعية⁽¹¹⁾، والحنابلة⁽¹²⁾، وأبي سليمان - من الظاهرية⁽¹³⁾.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

عن: الأعمش وأبي حنيفة وجماعة، وروى عنه: حسان بن إبراهيم الكرماني، وأكثم بن محمد وطائفة، توفي سنة 158هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان: 319/2، والذهبي، تاريخ الإسلام، 51/4.

¹ - ينظر، العيني، البناية، 596/2. وبشر هو أبو عبد الرحمن بن غياث بن أبي كريمة، المريسي، العدوي، كان من أصحاب الرأي أخذ الفقه عن أبي يوسف وبرع فيه، وسمع من حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، توفي سنة 218هـ، وقيل: 219هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 277-278، والذهبي، تاريخ الإسلام، 283-284.

² - ينظر، السرخسي، المبسوط، 102/2.

³ - ينظر، النووي، المجموع، 71/3. والمزني هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن إسحاق المزني، تلميذ الشافعي - رحمه الله - ولد سنة 175هـ، حدث عن الشافعي وعلي بن معبد بن شداد، حدث عنه ابن خزيمة، والطحاوي، توفي سنة 264هـ بمصر ودفن بالقرافة الصغرى. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 218/1، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 134/10.

⁴ - ينظر، العبدلياني، الحاوي في الفقه على مذهب الإمام أحمد، 288.

⁵ - الإمام أحمد، مسند أحمد، 109/7، رقم 4006، وأبو داود، سنن أبي داود، 319/1، باب التشهد، رقم 970، والدارقطني، سنن الدارقطني، 353/1، باب صفة التشهد وجوبه واختلاف الروايات فيه، رقم 11، والدارمي، سنن الدارمي، 846/2، باب في التشهد، رقم 1380، والبيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، 174/2، باب تحليل الصلاة بالتسليم، رقم 3085. قال الذهبي: (رواه الدارقطني، وقال: الصحيح أن قوله: " فَإِذَا قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ " من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، فصله شبابة عن زهير. وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود على حذفه). الذهبي، تنقيح التحقيق، 172/1.

⁶ - ينظر، ابن بطلان، شرح صحيح البخاري، 451/2، والعبدلياني، الحاوي في الفقه على مذهب الإمام أحمد، 288.

⁷ - أبو البقاء الدميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج، 477/1.

⁸ - الكاساني، بدائع الصنائع، 134/1.

⁹ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 102/2، والكاساني، بدائع الصنائع، 179/2.

¹⁰ - ينظر، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي المالكي، شرح مختصر خليل للخرشي، (بيروت: دار الفكر، بدون ت)، 303/10.

¹¹ - ينظر، النووي، المجموع، 71/3.

¹² - ينظر، ابن قدامة، المغني، 681/1، والمرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، 194/3.

¹³ - ينظر، ابن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، 97/3. وأبو سليمان هو داود بن علي بن خلف بن سليمان، إمام أهل الظاهر، ولد سنة 200هـ، وقيل: 202هـ، أخذ العلم عن إسحاق وأبي ثور، كان زاهداً، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، توفي سنة 270هـ. ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 272/10، والزركلي، الأعلام، 333/2.

- 1- إن بذلك يتيقن من براءة ذمته، إذ لا تبرأ ذمته إلا بأداء خمس صلوات؛ لأن كل منها يمكن أن تكون هي المنسية، فصار عدد حالات الشك خمسا، فوجب استيفائها⁽¹⁾.
 - 2- يسقط الفرض عنه بيقين⁽²⁾.
 - 3- إن تعيين النية في القضاء شرط لصحة الصلاة⁽³⁾.
 - 4- يُعذر في تردد النية للضرورة⁽⁴⁾.
- القول الثالث:** يصلي ثلاث صلوات، يصلي ركعتين الفجر، ثم ثلاث ركعات المغرب، ثم يصلي أربعاً ينوي ما عليه من صلاة يوم وليلة. وهو قول سفيان الثوري⁽⁵⁾، ومحمد بن الحسن⁽⁶⁾، وبعض مشايخ بلخ⁽⁷⁾، ورواية عن إمام أحمد⁽⁸⁾. واستدلوا لقولهم بما يأتي:
- 1- أن رسول الله ﷺ قال: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»⁽⁹⁾.
- وجه الاستدلال:** دلّ الحديث على أن من نسي صلاة جهل عينها، لا يجزيه عنه صلاة واحدة؛ لأن كل صلاة تبدأ بالتكبير وتختتم بالتسليم⁽¹⁰⁾.
- 2- لاحتمال بأن نية المكتوبة من غير تعيين تكفي، بجزئه أن يصلي فجراً، ومغرباً، ورباعيةً ينوي بها ما عليه⁽¹¹⁾.
 - 3- لأنه يتخرج إيقاع واحدة باجتهاد⁽¹²⁾.
- القول الرابع:** يصلي أربع ركعات لا يقعد إلا في الثانية والرابعة، ويسجد للسهو ينوي في ابتدائها ما عليه. وهو قول الأوزاعي⁽¹³⁾ -رحمه الله-، والظاهرية⁽¹⁴⁾. إلا أنهم اختلفوا في سجود السهو، (فقال الأوزاعي: يسجد قبل السلام، وقال الظاهرية يسجد بعد السلام)⁽¹⁵⁾.

¹ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 681/1، والخرشي، شرح مختصر خليل للخرشي، 303/1.

² - ينظر، ابن القصار، عيون الأدلة في مسائل الخلاف، 126/2، والعجيلي، المعروف بالجمل، حاشية الجمل على شرح المنهج، 227/1، وابن قدامة، المغني، 681/1.

³ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 184/2، والنووي، المجموع، 71/3.

⁴ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 681/1، والنووي، المجموع، 258/5.

⁵ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 102/2، وابن حزم، المحلى، 97/3. والثوري هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ولد في خلافة سليمان بن عبد الملك سنة 96هـ، وقيل: 97هـ، كان إماماً في الحديث وغيره من العلوم، وهو أحد الأئمة المجتهدين، وأجمع الناس على دينه، وورعه، وزهده، وثقته، توفي في البصرة في خلافة المهدي سنة 161هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 386/2-391، والزركلي، الأعلام، 104/3-105.

⁶ - ينظر، السعدي، التنف في الفتاوى، 87/1.

⁷ - ينظر، العيني، البناية، 596/2.

⁸ - ينظر، المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، 194/3.

⁹ - أبو داود، سنن أبي داود، 63/1، باب فرض الوضوء، رقم 61، والترمذي، سنن الترمذي، 54/1، باب ما جاء أن مفتاح مفتاح الصلاة الطهور، رقم 3، وقال: أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وابن ماجه، سنن ابن ماجه 183/1، باب مفتاح الصلاة الطهور، 275.

¹⁰ - ينظر، العبدلياني، الحاوي في فقه الإمام أحمد، 288.

¹¹ - ينظر، المصدر نفسه.

¹² - ينظر، المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، 194/3.

¹³ - ينظر، العيني، البناية، 596/2. والأوزاعي هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي، الأوزاعي، ولد سنة 88هـ، وكان من سبي أهل اليمن ولم يكن من أهل أوزاع، إمام أهل الشام، وفقههم، وعالمهم، حدث عن عطاء بن أبي رباح وغيره، له مذهب في الفقه أشتهر مدة، وتلاشى أصحابه، توفي سنة 157هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 127/3، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 54/1، 541/6-556.

¹⁴ - ينظر، ابن حزم، المحلى، 97/3.

¹⁵ - المصدر نفسه.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

- 1- قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽¹⁾
- وجه الاستدلال: دلت الآية على سقوط النية المعينة، وبقاء النية الفائتة التي في علم الله؛ لأنه لا يقدر على غيرها⁽²⁾.
- 2- قوله ﷺ: « وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »⁽³⁾.
- وجه الاستدلال: استدلت الظاهرية بهذا الحديث وقالوا: (سَقَطَتْ عَنْهُ النَّيَّةُ الْمَعْيَنَةُ، لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا، وَبَقِيَ عَلَيْهِ وَجُوبُ النَّيَّةِ الْمَرْجُوعِ فِيهَا إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا)⁽⁴⁾.
- 12- إن الله - سبحانه وتعالى - فرض بيقين عليه صلاة واحدة، ومن فرض عليه أكثر فقد أمره بما لم يأمر به الله⁽⁵⁾.

المناقشة والترجيح:

الذي يبدو لي أنَّ القول الثاني هو القول الراجح؛ لقوة استدلالهم، وأنه تبرأ ذمته بيقين مما عليه. أما أصحاب القول الأول، فلا نسلم لقولهم؛ لأنهم يأتون بركن زائد، وهو القعود على رأس الثالثة، وكذلك وقوع الخلل في هيئة القراءة، فلا يدرى يجهر أو يخافت بها⁽⁶⁾، إضافة إلى أن الحديث الذي استدلوا به، فقد ترجح حذف الزيادة - فإذا قضيت هذا.... إلى آخر الحديث - كما ذكر الذهبي⁽⁷⁾. ويمكن مناقشة القولين الثالث والرابع بما نُقِشَ به القول الأول - والله أعلم بالصواب -.

المبحث الثالث: صلاة المرأة

المطلب الأول: حكم اقتداء المرأة بالرجل في الصلاة محاذيةً له.

اختلف الفقهاء في حكم اقتداء المرأة بالرجل في الصلاة ومحاذاتها له إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يصح اقتداؤها، وتبطل صلاتها دون صلاته، إن لم وهو قول أبي حنيفة الأول⁽⁸⁾، وبه قال محمد بن مقاتل الرازي⁽⁹⁾.

واستدلوا لقولهما بما يلي:

- 1- لأن المحاذاة اقترنت بشروعها في الصلاة، ولو طرأت كانت مفسدة لصلاتها، فإذا اقترنت منعت صحة اقتدائها⁽¹⁰⁾.
 - 2- إذا وقفت خلفه كان قصدها أداء الصلاة، أما إذا وقفت إلى جنبه، فإنها قصدت إفساد صلاته فَرَدَّ قصدها بإفساد صلاتها، إلا أن يكون الرجل قد نوى إمامتها فحينئذ هو ملتزم بهذا الضرر، فتفسد صلاته⁽¹¹⁾.
- القول الثاني:** لا يصح اقتداؤها، وتبطل صلاته دون صلاتها، وهو القول بالاستحسان، وهو قول ثانٍ لأبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - ويشترطون النية في إمامة النساء، وكونها صلاة مشتركة⁽¹⁾.

¹ - سورة البقرة: من الآية 286.

² - ينظر، ابن حزم، المحلى، 98/3.

³ - البخاري، صحيح البخاري، 117/9، باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يُعْتَبَرُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، رقم 7288.

⁴ - ابن حزم، المحلى، 98/3.

⁵ - ينظر، ابن حزم، المحلى، 97/3.

⁶ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 537/1.

⁷ - ينظر، الذهبي، تنقيح التحقيق، 172/1.

⁸ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 186/1.

⁹ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 185/1، وابن مازة، المحيط البرهاني، 427/1. وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى -.

¹⁰ - ينظر، المصدران أنفسهما.

¹¹ - ينظر، الكاساني، بدائع الصنائع، 140/1.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- قوله ﷺ: «أخروهن من حيث أخرهن الله»⁽²⁾.

وجه الاستدلال: لما أمر بالتأخير صار التأخير فرضاً من فرائض الصلاة، فيصير بتركه التأخير تاركاً فرضاً من فرائضها فتفسد صلاته⁽³⁾.

2- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضى الله عنه - أَنَّهُ قَالَ: «أَقَامَنِي النَّبِيُّ - ﷺ - وَالْيَتِيمَ وَرَأَهُ وَأَقَامَ أُمِّي أُمَّ سُلَيْمٍ وَرَأَعَنَا»⁽⁴⁾.

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على أن محاذاة المرأة للرجل مفسدة لصلاته؛ لأنه نهى عن الانفراد في الصف، فعلم أنه ﷺ فعل ذلك صيانة لصلاتهما⁽⁵⁾.

3- قَالَ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولُهَا»⁽⁶⁾.

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على أن مرتبة النساء في الصلاة متأخرة عن مرتبة الرجال، والرجال مأمورون بالتقدم، فإذا لم يتقدم فقد ترك فرض المقام، فأوجب فساد صلاته⁽⁷⁾.

4- إن الرجل ترك المكان المختار له في الشرع فتفسد صلاته؛ لأن المختار له التقدم على النساء⁽⁸⁾.

5- لأن حال الصلاة حال المناجاة، فلا ينبغي أن يخطر بباليه شيء من معاني الشهوة فيه، ومحاذاة المرأة لا تتفك عن ذلك عادة، فصار الأمر بتأخيرها من فرائض صلاته، فإذا تركه تفسد صلاته، وإنما لا تفسد صلاتها؛ لأن الخطاب بالتأخير للرجل وهو يمكنه أن يؤخرها⁽⁹⁾.

القول الثالث: يصح اقتداؤها، وإن لم ينو إمامتها، وهذا القول بالقياس وبه قال الإمام زفر⁽¹⁰⁾، وهو قول جمهور الفقهاء من المالكية⁽¹¹⁾، والشافعية⁽¹²⁾، والحنابلة⁽¹³⁾، إلا أنهم قالوا: مكروهة.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُصَلِّي بِاللَّيْلِ وَأَنَا نَائِمَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ مُعْتَرِضَةً كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ خَسَنْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا»⁽¹⁾.

¹ - ذكر علماء الحنفية للصلاة المشتركة شروط، وجامع هذه الشروط: (محاذاة مشتبهة، منوبة الإمامة، في ركن، صلاة مطلقة، مشتركة تحرمة وأداء، مع اتحاد مكان وجهة، دون حائل ولا فرجة). وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، بدون ت)، 1261/2.

² - ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، 99/3، باب ذكر بعض أحداث نساء بني إسرائيل، رقم 1700، والطبراني، المعجم الكبير، 295/9، رقم 9484، والصنعاني، مصنف عبدالرزاق، 149/3، باب شهود النساء الجماعة، رقم 5115. قال الزيلعي: (الصحيح أنه موقوف على ابن مسعود- رضي الله عنه-). أبو محمد الزيلعي، نصب الراية، 36/2.

³ - ينظر، الشوكاني، نيل الأوطار، 213/3، والكاساني، بدائع الصنائع، 239/1.

⁴ - البخاري، صحيح البخاري، 107/1، باب الصلاة على الحصير، رقم 380.

⁵ - ينظر، الكاساني، بدائع الصنائع، 146/1.

⁶ - مسلم، صحيح مسلم، 32/2، باب خير الصفوف، رقم 916.

⁷ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 425/1.

⁸ - ينظر، يونس الأقطوغي، حقيقة الاستحسان والإجماع ودورهما في التشريع الإسلامي، 39.

⁹ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 184/1، والزيلعي، تبیین الحقائق، 137/1.

¹⁰ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 185/1.

¹¹ - ينظر، ابن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 331/1.

¹² - ينظر، النووي، المجموع، 299/4.

¹³ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 147/2.

وجه الاستدلال: إذا لم تبطل وهي في غير عبادة، ففي العبادة أولى⁽²⁾.

2- عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ»⁽³⁾.

وجه الاستدلال: إن محاذاة المرأة للرجل وهي في غير صلاة، لا تفسد صلاة الرجل، فهي من باب أولى

إذا كانت في صلاة⁽⁴⁾.

3- إن الرجل صالح لإمامة الرجال والنساء جميعاً، ثم اقتداء الرجال بالرجال صحيح وإن لم ينو الإمامة، فكذلك النساء⁽⁵⁾.

4- قياس اقتداء المرأة بالرجل في الصلاة على صلاتها في الجمعة والعيد، فإن اقتداءها به صحيح فيها وإن لم ينو إمامتها⁽⁶⁾.

5- إن المحاذاة في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة غير مفسدة، وكذلك تكون في سائر الصلوات⁽⁷⁾.

6- إن محاذاة المرأة للرجل لا تكون أقوى من محاذاة الكلب والخنزير إياه، ومحاذاتهما لا تفسد صلاته، فمن باب أولى لا تفسد بمحاذاة المرأة⁽⁸⁾.

7- لأن معنى المحاذاة يوجد في صلاة لا يشتركان فيها، والمحاذاة فيها غير مفسدة بالإجماع⁽⁹⁾.

8- (الأصل في الصلاة صحيحة حتى يرد دليل شرعي في البطلان)⁽¹⁰⁾.

المناقشة والترحيل:

الذي يبدو لي أن القول الثالث - قول الجمهور - هو الراجح؛ لأن الأصل في اقتداء المرأة بالرجل الصحة، وهو يتفق مع هذا الأصل، ولقوة أدلتهم، ووضوحها، وتأيدتها لهذا الأصل، وإن كان بعضها لا يسلم من الاعتراض، فقولهم: المحاذاة في صلاة الجنائز لا تفسدها؛ لأنها ليست بصلاة مطلقة، بل هي قضاء لحق الميت، كما هي منهيّة عن الخروج في الجنائز. وإما صلاة الجمعة والعيد فمختلف فيها، فأكثر المشايخ قالوا لا يصح اقتداؤها ما لم ينو إمامتها، وبعضهم قال يصح دفعاً للضرر؛ لأنها لا تقدر على أداء صلاة الجمعة والعيد وحدها دون إمام، وهنا لا تتمكن من الوقوف بجانب الإمام؛ لأنه تفسد صلاتها، أما القولان الأول والثاني، فإن أدلتهم تخالف الأصل الذي أشرت إليه، وهي ضعيفة من حيث المعنى والدلالة لا الثبوت، فلا ينهض منها دليل على أن المحاذاة تفسد صلاة المرأة، أو الرجل، مع اختلاف القولين، فأصحاب القول الأول يرون أن المحاذاة تمنع صحة اقتدائها، وتبطل صلاتها دون صلاته، وأصحاب القول الثاني يرون أن المحاذاة تمنع صحة اقتدائها، وتبطل صلاته دون صلاتها، وأيضاً أعترض على القول الأول، فقال السرخسي: (وهذا فاسد؛ لأنّ المُحَاذَاة لَا تُؤَثِّرُ فِي صَلَاتِهَا، وَإِنَّمَا تَبْطُلُ صَلَاتُهَا بِفَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَلَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْإِمَامِ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِهَا؛ لِأَنَّ الْمُحَاذَاةَ

¹ - البخاري، صحيح البخاري، 137/1، باب التطوع خلف المرأة، رقم 513، ومسلم، صحيح مسلم: 60/2، كتاب الصلاة، رقم 1081.

² - ينظر، النووي، المجموع، 252/3.

³ - البخاري، صحيح البخاري، 106/1، باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد، رقم 379.

⁴ - بدر الدين العيني، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، 108/4، وابن قدامة، المغني، 150/2.

⁵ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 185/1، والبايرتي، العناية شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر، بدون ت)، 362/1.

⁶ - ينظر، السرخسي، المبسوط، 185/1، والكاساني، بدائع الصنائع، 128/1.

⁷ - ينظر، الكاساني، بدائع الصنائع، 239/1.

⁸ - الكاساني، بدائع الصنائع، 239/1.

⁹ - ينظر، المصدر نفسه.

¹⁰ - النووي، المجموع، 252/3.

مَا لَمْ تَكُنْ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ لَا تُؤْتَرُ فِي صَلَاتِهَا إِلَّا فَسَادًا، حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ إِذَا وَقَفَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ التَّزْيِيبَ فِي الْمَقَامِ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ عِنْدَ الْمُشَارَكَةِ كَالْتَّزْيِيبِ بَيْنَ الْمُقْتَدِي وَالْإِمَامِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ «عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُصَلِّي بِاللَّيْلِ وَأَنَا نَائِمَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ مُعْتَرِضَةً كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ خَسَنَتْ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا»⁽¹⁾ (2). والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: رفع المرأة يديها عند التكبير في الصلاة.

أختلف الفقهاء في صفة رفع المرأة يديها في التكبير إلى عدة أقوال كالآتي:
القول الأول: ترفع المرأة يديها في الصلاة إلى منكبيها، وبه قال الزهري⁽³⁾، وهو قول محمد بن مقاتل من الحنفية⁽⁴⁾، والمشهور عند المالكية⁽⁵⁾، وقول للشافعية⁽⁶⁾، وقول للحنابلة⁽⁷⁾، ونُقِلَ هذا القول عن الأوزاعي⁽⁸⁾، واستدلوا لقولهم بما يأتي:

- 1- إِنْ ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذُو مَنْكِبَيْهِ »⁽⁹⁾.
وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ لما رفع يديه إلى منكبيه في الصلاة، فكان من السنة رفع المرأة يديها إلى منكبيها، لأنها في ذلك كالرجل لعدم وجود دليل يفرق بينهما⁽¹⁰⁾.
- 2- « إِنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ⁽¹¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَرْفَعُ يَدَيْهَا فِي الصَّلَاةِ حَذُو مَنْكِبَيْهَا حِينَ تَفْتَحُ الصَّلَاةَ ، وَحِينَ تَرْكَعُ وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَتْ يَدَيْهَا ، وَقَالَتْ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ »⁽¹²⁾.
وجه الاستدلال: لما كانت أم الدرداء ترفع يديها حذو منكبيها كالرجل في الصلاة، وهي فقيهة، فيسن لأي امرأة أن ترفع يديها كذلك⁽¹³⁾.

¹ - تقدم تخرجه في ص 21.

² - السرخسي، المبسوط، 185/1.

³ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التنزيه، 259/2. أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري، أحد أكابر الفقهاء والمحدثين، تابعي من المدينة، ولد سنة 50هـ، وقيل: سنة 51هـ، طلب العلم في أواخر عهد الصحابة، روى عن ابن عمر، وأنس رضي الله عنهما، وغيرهما، توفي سنة 124هـ، وقيل: سنة 123هـ، وقيل: سنة 125هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 178/4، والزركلي، الأعلام، 97/7.

⁴ - ينظر، العيني، البناية، 73/2.

⁵ - ينظر، ابن عرفة، المختصر الفقهي، 238/1.

⁶ - ينظر، النووي، المجموع، 309/3.

⁷ - ينظر، الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، 596/1.

⁸ - ينظر، ابن رجب، فتح الباري، 314/4.

⁹ - البخاري، صحيح البخاري، 187/1، باب رفع اليدين إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع، رقم 736، ومسلم، صحيح مسلم، 6/2، كتب الصلاة، رقم 791.

¹⁰ - ينظر، النووي، المجموع، 309/3، 405.

¹¹ - أم الدرداء هجيمة، وقيل: هجيمة الأوصائية، الحميرية، كانت عالمة، فقيهة، فاضلة، زاهدة، روت عن زوجها أبي الدرداء، وسلمان الفارسي رضي الله عنهما، وغيرهما، وروى عنها أبو قلابه، ومكحول رضي الله عنهما، توفيت بعد سنة 81هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 1025/2، وسير أعلام النبلاء، 160-159/5، والزركلي، الأعلام، 77-76/8.

¹² - البخاري، قراءة العينين في رفع اليدين في الصلاة، 22/1، وقال فيه: (وَيَسَاءَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ هُنَّ أَعْلَمُ مِنْ هَؤُلَاءِ حِينَ يَرْفَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ). وابن أبي شيبه، المصنف في الأحاديث والآثار، 216/1، في المرأة إذا افتتحت الصلاة، رقم 2470.

¹³ - الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، 596/1.

3- (لأن ذلك أستر لها، وبناء أمرهن على الستر ألا ترى أن الرجل يعتدل في سجوده ويبسط ظهره في ركوعه والمرأة تفعل كأستر ما يكون لها)⁽¹⁾.

القول الثاني: ترفع يديها في الصلاة كالرجل حذاء أذنيها، وهذه رواية الحسن⁽²⁾ عن أبي حنيفة⁽³⁾، وقول للإمام مالك - يكون الكوع حذو الصدر وطرف الكف حذو المنكبين والأصابع حذو الأذنين⁽⁴⁾، وهو قول للشافعية⁽⁵⁾، -معناه أن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبته-، وقول للحنابلة⁽⁶⁾، - ومعناه أن يبلغ بأطراف أصابعه ذلك الموضع-.

واستدلوا لذلك بما يلي:

1- قول النبي ﷺ: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »⁽⁷⁾.

وجه الاستدلال: الخطاب عام للرجال والنساء، ولا يوجد دليل للتخصيص⁽⁸⁾.

2- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ⁽⁹⁾ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ »⁽¹⁰⁾.

وجه الاستدلال: الحديث على عموميه لا فرق في منتهى الرفع بين الرجل والمرأة، فترفع المرأة حذو أذنيها⁽¹¹⁾.

3- ترفع المرأة يديها في الصلاة كالرجل؛ لأن كفيها ليستا بعورة⁽¹²⁾.

القول الثالث: التخيير بين الرفع حذو الأذنين أو المنكبين للمرأة في الصلاة - لقولهم المرأة كالرجل في الرفع-، وهو قول للحنابلة⁽¹³⁾.

واستدلوا لقولهم بما يلي:

1- قول النبي ﷺ: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »⁽¹⁴⁾.

وجه الاستدلال: الخطاب عام للرجال والنساء، ولا يوجد دليل للتخصيص⁽¹⁾.

¹ - الكاساني، بدائع الصنائع، 1/199.

² - هو أبو علي الحسن بن زياد الأنصاري، اللؤلؤي، صاحب أبي حنيفة، أصله من الكوفة، ولد حوالي سنة 116هـ، تفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف، وزفر، وروى عن سعيد بن عبيد الطائي، وغيره، وروى عنه محمد بن سماعة، وابن جريج، وغيرهما، له من التصانيف: الاختلاف، وأدب القاضي، والخراج، وغيرها، توفي سنة 204هـ. ينظر، الصفدي، الوافي بالوفيات، 1/1636، والقرشي، الجواهر المضية، 193.

³ - ينظر، العيني، البناية، 2/172.

⁴ - ينظر، ابن عرفة، المختصر الفقهي، 1/238، وعزاه للخمى والمازري.

⁵ - ينظر، النووي، المجموع، 3/306. وعزا هذا القول لإمام الحرمين، وقال: (هذا غريب عن الشافعي).

⁶ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 1/339، وابن النجار، معونة أولي النهى شرح المنتهى، 2/167.

⁷ - البخاري، صحيح البخاري، 1/162، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة وأقاموا، رقم 631.

⁸ - ينظر، ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، 3/27، وابن النجار، معونة أولي النهى، 2/167.

⁹ - أبو سليمان مالك بن الحويرث، الليثي، قدم على رسول الله ﷺ، صحابي، قدم على رسول الله ﷺ، وأقام أياماً، ثم رجع ونزل البصرة، روى عنه أبو عطية، ونصر بن عاصم، وغيرهما، توفي في سنة 74هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام،

2/536، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 10/14.

¹⁰ - مسلم، صحيح مسلم، 7/2، باب رفع اليدين في الصلاة، رقم 794.

¹¹ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 2/259.

¹² - ينظر، العيني، البناية، 2/172.

¹³ - ينظر، ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، 3/27، 30.

¹⁴ - تقدم تخريجه في ص 24.

2- إِنْ ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذُوَ مَنْكِبَيْهِ »⁽²⁾.
3- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ⁽³⁾ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ »⁽⁴⁾.
وجه الاستدلال: دلَّ الحديثان على أن كلا الأمرين فعلهما ﷺ، فلما كان الخطاب على عمومهما، فتخير المرأة في الرفع كالرجل⁽⁵⁾.

القول الرابع: ترفع المرأة يديها في الصلاة حذو ثدييها، وقال به عطاء⁽⁶⁾، وحما⁽⁷⁾.
واستدلوا لقولهم، بما يأتي:

1- قول رسول الله ﷺ: « يَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ⁽⁸⁾، إِذَا صَلَّيْتَ فَاجْعَلْ يَدَيْكَ حِذَاءَ أُذُنَيْكَ، وَالْمَرْأَةُ تَجْعَلُ يَدَيْهَا حِذَاءَ ثَدْيَيْهَا »⁽⁹⁾.

وجه الاستدلال: يُستدل بهذا الحديث على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة، وأن المرأة ترفع يديها حذو ثدييها⁽¹⁰⁾.
2- عن عاصم الأحول⁽¹¹⁾، قال: « رَأَيْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ⁽¹²⁾، كَبَّرَتْ فِي الصَّلَاةِ، وَأَوْمَأَتْ حَذُوَ ثَدْيَيْهَا »⁽¹³⁾.

- ¹ - ينظر، ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، 27/3، 30، وابن النجار، معونة أولى النهي، 167/2.
- ² - تقدم تخريجه في ص 23.
- ³ - أبو سليمان مالك بن الحويرث، اللبثي، قدم على رسول الله ﷺ، صحابي، قدم على رسول الله ﷺ، وأقام أياماً، ثم رجع ونزل البصرة، روى عنه أبو عطية، ونصر بن عاصم، وغيرهما، توفي في سنة 74هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 536/2، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 14/10.
- ⁴ - مسلم، صحيح مسلم: 7/2، باب رفع اليدين في الصلاة، رقم 794.
- ⁵ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 339/1، وابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع: 27/3، 30.
- ⁶ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 259/2. أبو محمد عطاء بن أبي رباح، المكي، أحد أعلام التابعين بمكة، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، أخذ الفقه عن ابن عباس رضي الله عنهما، سمع عائشة وأبا هريرة، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، وروى عنه، مالك بن دينار، والأعمش، والأوزاعي، وغيرهم رضي الله عنهم، توفي سنة 115هـ، وقيل: 114هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 261/3، والذهبي، تاريخ الإسلام، 377/3.
- ⁷ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 259/2. حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل بن مسلم، الكوفي، مولى الأشعرين، أصله من أصبهان، روى عن أنس بن مالك، تلقاه على النخعي، حدث عن سعيد بن المسيب وجماعة، فهو من صغار التابعين، روى عنه تلميذه أبو حنيفة، وابنه إسماعيل، والحكم بن عتبة- وهو أكبر منه-، توفي سنة 120هـ، وفي قول 119هـ. ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 527/5-531، والقرشي، الجواهر المضئية، 226/1.
- ⁸ - أبو هنيذة وائل بن حجر بن سعد، الحضرمي، القحطاني، كان سيد قومه، له صحبة مع النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه ابنه علقمة وعبد الجبار، وغيرهما، توفي نحو سنة 50هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 445/2، والزركلي، الأعلام، 106/8.
- ⁹ - الطبراني، المعجم الكبير، 19/22، قال الهيثمي: (له في الصحيح وغيره في رفع اليدين غير هذا الحديث. رواه الطبراني في حديث طويل في مناقب وائل من طريق ميمونة بنت حجر، عن عمته أم يحيى بنت عبد الجبار، ولم أعرفها، وبقية رجاله ثقات). الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 122/2.
- ¹⁰ - ينظر، ابن رسلان المقدسي، شرح سنن أبي داود، 350/4.
- ¹¹ - أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول، البصري، من أئمة العلم، روى عن أنس وعكرمة وغيرهما، وروى عنه شعبة وابن عيينة وغيرهما، ولي قضاء المدائن، وولي حاسبة الكوفة مدة، توفي سنة 142هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 902/3.
- ¹² - أم الهذيل حفصة بنت سيرين، البصرية، فقيهة، صادقة، فاضلة، روت عن أم عطية، وأنس بن مالك رضي الله عنهما، وروى عنها أخوها محمد بن سيرين، وقتادة رضي الله عنهما، توفيت بعد سنة 100هـ، ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 37/3.
- ¹³ - ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه، 216/1، في المرأة إذا افتتحت الصلاة، إلى أين ترفع؟، رقم 2475.

وجه الاستدلال: أُستدل بفعل حفصة رضي الله عنها وهي فقيهة على أن المرأة ترفع يديها إلى تذييها⁽¹⁾.

القول الخامس: ترفع الحرة إلى المنكبين حذاء تذييها، والأمة كالرجل، وهو قول للحنفية⁽²⁾.

واستدلوا لقولهم: بأن عورة الأمة كالرجل، وكفيها ليستا بعورة⁽³⁾.

القول السادس: لا ترفع المرأة يديها في الصلاة، وهو قول للمالكية⁽⁴⁾، ورواية عن الإمام أحمد⁽⁵⁾، قال: (وإن فعلت فلا بأس)⁽⁶⁾.

واستدلوا لقولهم، بما يأتي:

1- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، ⁽⁷⁾ قَالَ : « خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ؟ ⁽⁸⁾ شُمْسٍ؟ ⁽⁸⁾ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ » ⁽⁹⁾.

وجه الاستدلال: دل الحديث على النهي عن الرفع على الإطلاق، فهو على عمومته يشمل الرجل والمرأة⁽¹⁰⁾.

2- (لا يشرع للمرأة الرفع؛ لأنه بمعنى التجافي، ولا يشرع لها ذلك، بل تجمع نفسها)⁽¹¹⁾.

3- (لا يسن لها الرفع؛ لإخلاله بالانضمام للائق بها)⁽¹²⁾.

4- إن رفع المرأة يديها في الصلاة جائز لا مسنون⁽¹³⁾.

القول السابع: ترفع المرأة يديها في الصلاة دون رفع الرجل، وهو قول طائفة⁽¹⁴⁾، ورواية للإمام أحمد - ترفع دون رفع الرجل -⁽¹⁵⁾.

واستدلوا لذلك، بقولهم: (لِأَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي حَقِّهِ التَّكْبِيرُ شَرَعَ فِي حَقِّهِ الرُّفْعُ كَالرَّجُلِ، فَعَلَى هَذَا تَرَفُّعٌ قَلِيلاً)⁽¹⁶⁾.

القول الثامن: للمرأة هيئة في الرفع ليست كالرجل، وإن تركت ذلك فلا حرج، وهو قول ثانٍ لعطاء⁽¹⁷⁾.

ولم يُذكر لذلك دليل.

¹ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 259/2.

² - ينظر، ابن عابدين، منحة الخالق، 322/1.

³ - ينظر، المصدر نفسه.

⁴ - ينظر، أبو عبدالله المارزي، شرح التلقين، 549/1.

⁵ - ابن قدامة، المغني، 340/1.

⁶ - ابن رجب الحنبلي، فتح الباري، 314/4.

⁷ - أبو عبدالله جابر بن سمرة بن جندبة، صحابي حليف بني زهرة، ولأبيه صحبة أيضاً، نزل الكوفة، روى عن النبي ﷺ، وعن خاله سعد بن أبي وقاص، وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم، توفي سنة 74هـ، وقيل: سنة 66هـ. ينظر،

تاريخ الإسلام، 623/2، والصفدي، الوافي بالوفيات، 22/11، والزركلي، الأعلام، 104/2.

⁸ - متحركة أبداً، فهي مضطربة وغير مستقرة. ينظر، ابن منظور، لسان العرب، 113/6 (فصل الشين المعجمة).

⁹ - مسلم، صحيح مسلم، 29/2، كتاب الصلاة، رقم 899.

¹⁰ - ينظر، المارزي، شرح التلقين، 549/1.

¹¹ - ابن قدامة، المغني، 340/1.

¹² - الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، 596/1.

¹³ - ينظر، ابن رجب الحنبلي، فتح الباري، 314/4.

¹⁴ - ينظر، ابن قدامة، المغني 340/1. وهو أبو عبد الرحمن طائفة بن كيسان، الخولاني، الهمداني، اليماني، أحد الأعلام التابعين، سمع ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما، وروى عنه مجاهد وعمر بن دينار، توفي بمكة سنة 106هـ، وقيل:

104هـ. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 509/2، والذهبي، تاريخ الإسلام، 65/3.

¹⁵ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 340/1. وقال فيه: رفع دون رفع الرجل.

¹⁶ - المصدر نفسه.

¹⁷ - ينظر، أبو الفضل العراقي، طرح التثريب، 260-259/2.

المناقشة والترحيل:

الذي يبدو لي أن الراجح من الأقوال، الثالث؛ وذلك لقوة استدلالهم بالأحاديث الثابتة، ولأن النبي ﷺ رفع تارةً إلى المنكبين، وتارةً إلى الأذنين، ولما كان الخطاب شامل للرجل والمرأة، ولم يرد دليل على التفرقة بينهما، فأى فعل منهما هو صحيح، وعلى هذا، فإن القولين الأول والثاني، وإن استدلوا بأحاديث ثابتة، ولكن لا يوجد مرجح لأحدهما على الآخر، فكلٌ منهما صحيح، والقول الثالث يأخذ بهما على وجه التخيير؛ لثبوتهما عن النبي ﷺ، فهو جامع لهما، وأما القول الرابع، فالحديث الذي استدلوا به ضعيف، وأما الأثر الذي استدلوا به، فعلى فرض صحته، لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة، وأما القول الخامس، فيمكن الاعتراض عليه بأن الحرة كذلك كفيها ليست بعورة، وأما القول السادس، فردّ البخاري رحمه الله -عليهم بقله: (كَانَ يُسَلِّمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَتَنَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي التَّشَهُّدِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذَا مَنْ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْعِلْمِ، هَذَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَكَانَ رَفْعُ الْأَيْدِي فِي أَوَّلِ التَّكْبِيرَةِ، وَأَيْضًا تَكْبِيرَاتُ صَلَاةِ الْعَبْدِ مِنْهَا عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ رَفْعًا دُونَ رَفْعٍ⁽¹⁾). وأما القول السابع، فقوله مردود؛ لعدم وجود دليل يخصص عموم الخطاب في الرفع، فهو على عمومه، وأما القول الثامن، فلا دليل له -والله أعلم بالصواب-.

المبحث الرابع: زلة القارئ في الصلاة

المطلب الأول: اللحن في الإعراب⁽²⁾.

اختلف الفقهاء في اللحن في الإعراب، -أي: إبدال حركة مكان حركة- فيما إذا تغير المعنى نحو أن يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽³⁾ فيرفع لفظ الجلالة، وينصب العلماء، أو يقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾⁽⁴⁾. فيرفع إبراهيم وينصب ربه، إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تفسد صلاته مطلقاً، وهو رواية عن أبي حنيفة⁽⁵⁾، وبه قال أبو يوسف⁽⁶⁾، ومحمد بن مقاتل، ومحمد بن سلام⁽⁷⁾، وأبو بكر بن سعيد البلخي⁽⁸⁾، والهندواني⁽⁹⁾، وابن الفضل⁽¹⁰⁾، والحلواني⁽¹⁾ من الأحناف⁽²⁾، وهو قول للمالكية⁽³⁾.

¹ - البخاري، قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، 31/1.
² - قال ابن الأثير: (الميل عن جهة الاستقامة يُقَالُ: لَحَنَ فُلَانٌ فِي كَلَامِهِ، إِذَا مَالَ عَنْ صَحِيحِ الْمُنْطِقِ). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 241/4 (لحن)، وقال الجوهرى: (الخطأ في الاعراب). الجوهرى، الصحاح في اللغة، 2193/6 (لحن).
³ - سورة فاطر: من الآية 28.
⁴ - سورة البقرة: من الآية 124.
⁵ - البزدوي، زلة القارئ، 32.
⁶ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني: 331/1.
⁷ - أبو نصر محمد بن سلام البلخي، إمام من أهل بلخ، من أقران أبي حفص الكبير، توفي سنة 305هـ. ينظر، القرشي، الجواهر المضية، 60/2، 117، واللكوني، الفوائد البهية، 168.
⁸ - أبو بكر بن سعيد البلخي، من مشايخ الحنفية، توفي سنة 328هـ. ينظر، القرشي، الجواهر المضية، 241/2.
⁹ - أبو جعفر محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر البلخي، الهندواني، فقيهاً، كان يقال له: أبو حنيفة الصغير؛ لفقهه، تفقه على علي الأعمش، حدث ببلخ وبخارى، وتوفي ببخارى سنة 362هـ. ينظر، القرشي، الجواهر المضية، 68/2، واللكوني، الفوائد البهية، 179.
¹⁰ - أبو بكر محمد بن الفضل الكماري، إماماً كبيراً وشيخاً جليلاً، تفقه على السبذموني، توفي سنة 381هـ. ينظر، القرشي، الجواهر المضية، 108/2، واللكوني، الفوائد البهية، 184.

واستدلوا لقولهم بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽⁴⁾.

وجه الاستدلال: إن اختيار الصواب في الإعراب يؤدي إلى إيقاع الناس في الحرج، فهو مرفوع بدلالة الآية⁽⁵⁾.

1- ما روي عن رسول الله - ﷺ -: «أنه مر بالموالي⁽⁶⁾ وهم يقرؤون ويلحنون فقال نعم ما تقرأون ومر بالعرب وهم يقرؤون ولا يلحنون فقال هكذا أنزل»⁽⁷⁾.

2- وجه الاستدلال: دل الحديث على صحة القراءة للذين يلحنون في القراءة، وبذلك تصح صلاتهم⁽⁸⁾.

3- لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب⁽⁹⁾.

4- لأن المعنى عند اللحن في الآية الأولى، هو إنما يجازي على خشية العلماء الله عز وجل⁽¹⁰⁾. وكذلك اللحن في الآية الثانية؛ (لأن الابتلاء من الله تعالى في حق العبد بإيجاب الفعل عليه، والابتلاء من العبد في الله تعالى بالسؤال بإظهار الحاجة، كما أن نفس الأمر من الله تعالى إيجاب، ومن العبد إظهار الحاجة)⁽¹¹⁾.

5- لأن عند بعض العرب الإعراب ليس بمعتبر، أي: أن القرآن بتغيير الإعراب لا يخرج عن كونه قرآنًا، كما أن لا يخرج تغيير الإعراب في الأشعار من أن يكون شعراً⁽¹²⁾.

القول الثاني: تُفسد صلاته مطلقاً، وهو قول المتقدمين، وبعض المتأخرين من الأحناف⁽¹³⁾، وهو قول للحنابلة⁽¹⁴⁾، واستثنوا منها حالة العجز -.

واستدلوا لقولهم بما يلي:

1- (لأنه لو تعمد يكون كفوًا، وما يكون كفوًا لا يكون من القرآن، فيكون متكلم بكلام الناس، وهو مفسد، كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً مما ليس بكفر، فكيف وهو كفر)⁽¹⁵⁾.

2- لأنه أدخل في القرآن ما ليس بقرآن⁽¹⁶⁾.

¹ - أبو محمد عبدالعزيز بن نصر بن صالح البخاري، الحلواني، تفقه بالقاضي أبي علي الحسين بن الخضر النسفي، وحدث عن عبدالرحمن بن حسين الكاتب، أخذ عنه السرخسي، واليزدي، وغيرهما، له من التصانيف: المبسوط شرح فيه مبسوط الشيباني، توفي سنة 448هـ، وقيل: سنة 449هـ. ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 177/18، والقرشي، الجواهر المضية، 60-59/2، والكنوي، الفوائد البهية، 95.

² - ينظر، السيواسي، شرح فتح القدير، 322/1، وابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 631/1.

³ - ينظر، الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، 437/1، والزرقاني، شرح الزرقاني على مختصر خليل، 20/2.

⁴ - سورة الحج: من الآية 78.

⁵ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 331/1.

⁶ - يطلق الموالي على العجم، باعتبار أن أكثر بلادهم فتحت عنوة، وأعتق أهلها حقيقةً أو حكماً. أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، 871.

⁷ - لم أقف على هذا الحديث.

⁸ - ينظر، الزرقاني، شرح الزرقاني على مختصر خليل، 20/2.

⁹ - ينظر، السيواسي، شرح فتح القدير، 322/1.

¹⁰ - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 332/1.

¹¹ - اليزدي، زلة القارئ، 32.

¹² - ينظر، المصدر نفسه.

¹³ - ينظر، السيواسي، شرح فتح القدير، 322/1، وابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 631/1.

¹⁴ - ينظر، ابن عبده السيوطي، الرحيباني، مطالب أولي النهى، 677/1.

¹⁵ - السيواسي، شرح فتح القدير، 322/1.

¹⁶ - ينظر، ابن عبده السيوطي، مطالب أولي النهى، 677.

القول الثالث: لا تفسد الصلاة في حالة السهو، وتفسد في حالة العمد، وهو قول للمالكية⁽¹⁾، وقول الشافعية⁽²⁾، وقول الحنابلة⁽³⁾، وذكر المالكية والحنابلة الصحة في حالة العجز أيضاً. واستدلوا لقولهم بما يلي:

- 1- قوله ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»⁽⁴⁾.
- وجه الاستدلال:** لما عجز عن إصلاح اللحن، فقد أتى بما استطاع، وهو ما أمر به صلى الله عليه وسلم.⁽⁵⁾
- 2- قوله صلى الله عليه وسلم: «تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»⁽⁶⁾.
- وجه الاستدلال:** دلّ الحديث صراحةً على التجاوز والعفو عن الأمور الثلاثة، ومنها: النسيان.⁽⁷⁾
- 3- (لأن غايته أن يكون ذلك بمنزلة من تكلم في الصلاة سهواً؛ وذلك لا يبطل الصلاة)⁽⁸⁾.
- 4- (لأنه قد أتى بما وجب من القرآن سليماً، وكان النقص فيما لا يضر تركه، فلم يقدح ذلك في صلاته ولا أثر في صحتها)⁽⁹⁾.
- 5- لأن إحالة المعنى إلى غيره، تؤدي إلى إزالة الإعجاز عن اللفظ، وتخرجه من القرآن إلى جنس الكلام، فيكون كالعامد بالكلام في صلاته.⁽¹⁰⁾
- 6- تصح صلاته لنفسه في حالة العجز؛ للضرورة.⁽¹¹⁾

المناقشة والترحيح:

الذي يبدو لي أن القول الراجح ليس الصحة على إطلاقها، ولا الفساد على إطلاقه، بل إذا تعدد اللحن فسدت صلاته، وإن كان غير متعدداً جاهلاً أو ناسياً- فلا تفسد صلاته، وبذلك يكون القول الثالث، هو الراجح، أمّا القول الأول، فلا يسلم من المناقشة، فالحديث الذي استدل به المالكية لم أجده في مظان الحديث، أمّا قولهم أن بعض العرب عندهم الإعراب ليس معتبراً، فقد ردّ عليهم البزدوي- رحمه الله تعالى- بقوله: (هذا خطأ؛ لأن رسول الله ﷺ، وجميع الصحابة-رضي الله عنهم أجمعين- كانوا يعتبرون الإعراب، ويأمرون به)⁽¹²⁾، العدول عن معنى الآية إلى معنى موافق للحن في الإعراب، ردّ عليهم البزدوي أيضاً، بقوله: (أن الله تعالى أخبر أنه ابتلى إبراهيم بكلمات بإيجاب الفعل عليه، وما أخبر أن إبراهيم عليه

¹ - ينظر، الحطاب الرعيني، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، 427/2.

² - ينظر، الماوردي، الحاوي الكبير، 730/2.

³ - ينظر، البهوتي، كشف القناع، 481/1.

⁴ - البخاري، صحيح البخاري، 117/9، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم 7288، ومسلم، صحيح مسلم، 91/7، باب هلاك من خالفه صلى الله عليه وسلم، رقم 6184.

⁵ - ينظر، البهوتي، كشف القناع، 481/1.

⁶ - الدارقطني، سنن الدار القطني، 186/10، النذور، رقم 4399، والبيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، 1356/7، ما جاء في

طلاق المكره، رقم 1549، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، 659/1، بلب طلاق المكره واناسي، رقم 2043، والحاكم

النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، 216/2، كتاب الطلاق، رقم 2801، وقال فيه: على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قال الذهبي: منقطع. الذهبي، تنقيح التحقيق، 207/2.

⁷ - ينظر، البهوتي، كشف القناع، 481/1.

⁸ - الحطاب الرعيني، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، 427/2.

⁹ - الماوردي، الحاوي الكبير، 731-730/2.

¹⁰ - ينظر، الماوردي، الحاوي الكبير، 731/2.

¹¹ - ينظر، ابن عبده السيوطي، الرحيباني، مطالب أولي النهى، 677/1.

¹² - البزدوي، زلة القارئ، 32.

السلام ابتلى ربّه برفع الحوائج إليه، وليس في كتاب الله تعالى في موضع آخر هذا، فلا يكون قرآناً بل يكون من كلام الناس⁽¹⁾ - والله أعلم بالصواب -.

المطلب الثاني: المدّ⁽²⁾ في التكبير (الله أكبر)، ويشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: المد في همزة لفظ الجلالة (الله).

اختلف الفقهاء في مدّ همزة الله في التكبير على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تفسد صلاته، وهو قول محمد بن مقاتل - رحمه الله - وقيد به قوله: (إن كان لا يميز بينهما).

وهو قول للمالكية⁽³⁾، وقيدوه بعدم القصد.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- (الإفساد إنما حصل بواسطة خروج الكلام من الجزم بمضمونه إلى التردد، الذي هو الشك فيه بواسطة زيادة الهمزة في أوله، الجاعلة إياه استقهاً في الصورة، فحيث لا تمييز له بين صورتَي الجزم والشك، وظاهر حاله أنه لم يتردد في ذلك، فلا شك في الحقيقة، فلا فساد)⁽⁴⁾.

2- المدّ يجوز أن يكون للتقرير، فلا يكون حينئذ هناك لا كُفراً، ولا فساداً⁽⁵⁾.

القول الثاني: تفسد صلاته في غير العمد، ويكفر في العمد، وهو قول أكثر الحنفية⁽⁶⁾، وهو قول للمالكية⁽⁷⁾، وقول للشافعية⁽⁸⁾.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1- (إدخال المدّ ابتداء اسم الله تعالى يكون للاستفهام، والاستفهام يكون للشك، والشك في كبرياء الله تعالى كفر)⁽⁹⁾.

2- تغيير المعنى بانقلاب الكلام إلى استفهام⁽¹⁰⁾.

القول الثالث: تفسد صلاته مطلقاً، وهو قول بعض الحنفية⁽¹¹⁾، وقول للشافعية⁽¹²⁾، وهو قول الحنابلة⁽¹³⁾.

واستدلوا لقولهم، بما يأتي:

1- (لأن الهمزة للإنكار، لكن من حيث إنها تجوز أن تكون للتقرير لا يلزمه الكفر)⁽¹⁴⁾.

2- يغير المعنى بمد الهمزة، فيجعلها استفهماً⁽¹⁵⁾.

¹ - البزدوي، زلة القارئ، 33.

² - جر الشيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة، تقول: مددت الشيء أمدّه مدّاً. الزبيدي، تاج العروس، 156/9 (مدد).

³ - ينظر، محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، 340/1.

⁴ - شمس الدين ابن أمير حاج، حلبة المجلي وبغية المهتدي، 15/2.

⁵ - ينظر، البابرتي، العناية شرح الهداية، 297/1.

⁶ - ينظر، المصدر نفسه. وذكر منهم: الفقيه أبي جعفر.

⁷ - ينظر، الدسوقي، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، 233/1.

⁸ - ينظر، النووي، المجموع، 292/3.

⁹ - الكاساني، بدائع الصنائع، 199/1.

¹⁰ - ينظر، الدسوقي، حاشية الدسوقي، 233/1، والنووي، المجموع، 292/3، والبهوتي، كشف القناع، 330/1.

¹¹ - ينظر، العيني، البناية، 221/1. وعزاه للأثر ازي.

¹² - ينظر، النووي، المجموع، 292/3.

¹³ - ينظر، ابن قدامة، المغني، 334/1.

¹⁴ - العيني، البناية: 221/2.

¹⁵ - ينظر، ابن قدامة، المغني: 334/1.

المناقشة والترحيح:

الذي يبدو لي أن القول الثالث هو الراجح؛ لقوة استدلالهم، أما القول الأول، فلا يسلم من المناقشة، فقولهم أن المدّ للتقرير، فيجاء عنه بأن التقرير يدفع القول بالكفر، ولا يدفع الفساد، وقال ابن عابدين في ذلك: (إِنْ تَعَمَّدَ الْمَدُّ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ الشُّكَّ لِإِثْبَاتِ احْتِمَالِ التَّقْرِيرِ . وَأَمَّا الْفُسَادُ وَعَدَمُ صِحَّةِ الشُّرُوعِ فَتَابِتَانِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ الْمَدُّ أَوْ الشُّكُّ لِأَنَّهُ تَلَفُظٌ بِمُحْتَمَلٍ لِلْكَفْرِ فَصَارَ خَطَأً شَرْعًا)⁽¹⁾، ولكون الفساد متعلق بذكر الصورة الاستفهامية، لا بفرق الحال، كونه مميزاً لها أو لا، بدليل فساد كلام الساهي والنائم،⁽²⁾ ويمكن مناقشة القول الثاني بقول ابن عابدين -والله أعلم بالصواب-.

المسألة الثانية: المدّ في وسط لفظ (أكبر).

اختلف الفقهاء في مدّ الباء في أكبر على أربعة أقوال:

القول الأول: لا تفسد صلاته، وقال به، الصدر الشهيد، ومحمد بن مقاتل من الحنفية -وقيدوه بعدم قصد المخالفة-⁽³⁾ وهو وهو قول للمالكية⁽⁴⁾.

واستدلوا لذلك، بقولهم: (لا يفسد؛ لأنه اشباع، وهو لغة قوم)⁽⁵⁾.

القول الثاني: تفسد صلاته مطلقاً، وهو قول أكثر مشايخ الحنفية⁽⁶⁾، والحنابلة⁽⁷⁾.

واستدلوا لقولهم بما يلي:

1- لأن أکبار جمع کبر، وهو الطبل⁽⁸⁾.

2- لأن أکبار اسم للشيطان⁽⁹⁾.

3- لأن أكبر من أفعال التفضيل، وهو لا يحتمل المدّ لغةً، فمدّه يعتبر خطأ في اللغة⁽¹⁰⁾.

4- لأن أکبار جمع للکبير، وفيه إثبات الشبهة⁽¹¹⁾.

5- الإكبار معروف في كلام العرب. يقال له: "الطبل" فإذا قال ذلك ما أثبت الأکبرية لله، وإن هذا يغير المعنى⁽¹²⁾.

القول الثالث: تفسد الصلاة ويكفر إن نعد، وتفسد فقط إن لم يتعمد، وهو قول لبعض الحنفية⁽¹³⁾، وقول للمالكية⁽¹⁴⁾، والشافعية⁽¹⁵⁾.

واستدلوا لقولهم، بما يلي:

1- إذا قصد أکبار جمع کبر، وهو الطبل الكبير، فيخرج المعنى إلى الكفر⁽¹⁾.

1 - ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: 480/1.

2 - ينظر، ابن أمير حاج، حلبة المجلي، 15/2.

3 - ينظر، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 480/1.

4 - ينظر، الخرشي، شرح مختصر خليل للخرشي، 265/1.

5 - ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 480/1.

6 - ينظر، الغلاييني، حلبة المجلي وبغية المهدي، 15/2.

7 - ينظر، البهوتي، كشف القناع، 330/1.

8 - ينظر، العيني، البناية، 221/2، والبهوتي، كشف القناع، 330/1.

9 - ينظر، العيني، البناية، 221/2.

10 - ينظر، الزيلعي، تبیین الحقائق: 114/1.

11 - ينظر، العيني، البناية، 221/2.

12 - شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة: 20/1.

13 - ينظر، ابن مازة، المحيط البرهاني، 368/1.

14 - ينظر، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 233/1.

15 - ينظر المجموع: 292/3.

2- لأن إكبار، بكسر الهمزة من أسماء الحِيض، ويفتحها جمع كَبَر، وهو الطبل الكبير الذي له وجه واحد⁽²⁾.

القول الرابع: الصلاة صحيحة مطلقاً، وهو قول للمالكية⁽³⁾.

ولم يُذكر لأصحاب هذا القول دليل.

المناقشة والترحيل:

الذي يبدو لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن الذي يمدّ الباء، لم يقصد المخالفة، ولأن الاشباع لغة قوم، كما قال القاضي عياض⁽⁴⁾: (وَهِيَ لُغَةٌ كَمَا قَالَ أَدْنُو فَاَنْظُرُ يُرِيدُ اَنْظُرَ، وَمِثْلُهُ مَا رُوِيَ فِي أَذَانِ بِلَالِ اللَّهِ أَكْبَارُ فَاشْبَعِ الْفَتْحَةَ)⁽⁵⁾. ويمكن بهذا الرد على أصحاب القول الثالث، وقد ردّ ابن عابدين على أصحاب القول الثاني، بقوله: (أكبار إذا كان جمعا للكبِيرِ فَلَا أَثَرَ لِإِزَاجَتِهِ الْمُخَالَفَةِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ)⁽⁶⁾، وأمّا أصحاب القول الرابع فليس لهم دليل - والله أعلم بالصواب -

الخاتمة بأهم النتائج والتوصيات

بعد الاستقراء ودراسة حياة الإمام محمد بن مقاتل الرازي، وآرائه الفقهية، مقارنة بالمذاهب الأربعة، أودّ أن أذكر ما توصلت إليه من النتائج، وأهم التوصيات التي تساعد على رفق المكتبات الإسلامية بثروة علمية كبيرة، فالنتائج، هي كالآتي:

- 1- إنّ الإمام محمد بن مقاتل الرازي، من كبار فقهاء الحنفية، وله آراء فقهية قد يتفق له أن يخالف فيها أصحاب المذهب؛ لدلائل ظهرت له.
- 2- الإمام محمد بن مقاتل، وإن كان قد ضعّفه أغلب أهل الحديث، إلّا أن هذا لا يقدح في مكانته العلمية في كثير من الفنون، كال تفسير، والفقه، واللغة.
- 3- صلاة التطوع على الدابة التي على سرجها، أو الركابين نجاسة تصح؛ للضرورة.
- 4- عدم وجوب غسل النجاسة، واستحباب غسلها، لإداء الصلاة لمن عليه نجاسة لا يفيد غسلها.
- 5- من نسي صلاة في يوم وليلة، ولم يعرف عينها، يصلي خمس صلوات؛ لتبرأ ذمته بيقين.
- 6- اللحن في الإعراب لا يفسد الصلاة إن كان غير متعمد، وإن تعمد فسدت صلاته.
- 7- المدّ في همزة لفظ الجلالة في التكبير في الصلاة، يؤدي إلى عدم صحة الشروع، وفساد الصلاة، سواء كان مميزاً له أم لا؛ لذكره الصورة الاستفهامية، وهو خطأ شرعي.
- 8- المدّ في همزة لفظ الجلالة في التكبير، إن قصد الشك، فلا تقيد التقرير، فيكفر، وإن لم يقصد الشك، أفادت التقرير، فلا يكفر.

¹ - ينظر، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 233/1، والصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، 307/1.

² - ينظر: حاشية الجمل: 336/1.

³ - ينظر، الخرشي، شرح مختصر خليل للخرشي، 265/1. وعزا هذا القول للشيخ الصغير.

⁴ - أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي، السبتي، ولد بسنة سنة 476هـ، أحد الأعلام، عالم المغرب، وأهل الحديث، شيوخه يقاربون المئة، روى عنه: عبدالله بن محمد الأشيري، وأبو جعفر الغرناطي، وغيرهما، له العديد من المصنفات، منها: شرح صحيح مسلم، ومشارك الأنوار، توفي سنة 566هـ. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، 860/11، والزركلي، الأعلام، 99/5.

⁵ - عياض اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، 196/2.

⁶ - ابن عابدين، منحة الخالق، 332/1.

وأما التوصيات، فهي كالآتي:

- 1- توجه طلبة العلم الشرعي عموماً، وطلبة الدراسات العليا خصوصاً، لدراسة الفقهاء المغمورين في بطون المصنفات، وإظهار آراءهم الفقهية المبسطة في كتب الفقه.
- 2- إفراغ مصنفات مستقلة لآراء علماء المذاهب، واستدلالاتهم، ومقارنتها بالمذاهب الأخرى، وبيان الراجح منها.
- 3- تفعيل دور مراكز البحوث والدراسات الإسلامية، والمؤسسات العلمية بتبني مواضيع دراسة الفقهاء، وآرائهم، من خلال إحالتها للباحثين، والتشجيع على الطباعة والنشر.

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

- 1- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد (235هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.
- 2- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد (606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م.
- 3- ابن أمير حاج، شمس الدين محمد بن محمد، حلبة المجلي وبغية المهدي، تحقيق: أحمد بن محمد الغلابيني، بيروت: دار الكتب العلمية، 2015.
- 4- ابن قرة بلوط، علي الرضا، وأحمد طولون، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، تركيا: دار العقبة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- 5- ابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ - 2003م.
- 6- ابن بطل، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان (633هـ)، النظم المستعذب في تفسير ألفاظ المذهب، تحقيق: مصطفى عبدالحافظ سالم، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، 1988.
- 7- ابن حبيب النيسابوري، أبو القاسم الحسن بن محمد (406هـ)، عقلاء المجانين، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بيسوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ - 1985م.
- 8- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (852هـ)، التخليص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ - 1989م.
- 9- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (852هـ)، تهذيب التهذيب، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.
- 10- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية في الهند، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1390هـ - 1971م.
- 11- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (852هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ.
- 12- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (456هـ)، المحلى بالآثار، بيروت: دار الفكر، بدون ط، ت.
- 13- ابن خزيمة، أبو بكر محمد إسحاق بن خزيمة السلمي (311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى

- الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، بدون ط، ت.
- 14- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (681هـ)، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، لبنان: دار الثقافة، بدون ط، 1900م.
- 15- ابن رجب، أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي (795هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الدمام: دار ابن الجوزي، ط2، 1422هـ.
- 16- ابن رسلان، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي (844هـ)، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح، بإشراف، خالد الرباط، مصر (الفيوم): دار الفلاح للبحث العلمي، ط1، 1437هـ - 2016م.
- 17- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (1252هـ)، **حاشية ابن عابدين**، بيروت: دار الفكر، ط2، 1412هـ - 1992م.
- 18- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (1252هـ)، **منحة الخالق** (مطبوع مع البحر الرائق)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ط2، بدون ت.
- 19- ابن عبده السيوطي الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده (1243هـ)، **مطالب أولي النهى**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1415هـ - 1994م.
- 20- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (1421هـ)، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ - 1428هـ.
- 21- ابن عرفة، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرفة (803هـ)، **المختصر الفقهي**، تحقيق: حافظ عبدالرحمن محمد خير، الإمارات: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، ط1، 1435هـ - 2014م.
- 22- ابن عليش، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد عليش (1299هـ)، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، بيروت: دار الفكر، بدون ط، 1409هـ - 1989م.
- 23- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (620هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ - 1994م.
- 24- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (620هـ)، **المغني**، القاهرة: مكتبة القاهرة، بدون ط، 1388هـ - 1968م.
- 25- ابن القصار، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (397هـ)، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبدالحميد بن ناصر، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ - 2006م.
- 26- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 27- ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر (616هـ)، **المحيط البرهاني في الفقه النعماني**، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2004م.
- 28- ابن مفلح، أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبدالله بن محمد، **المبدع في شرح المقنع**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 29- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (711هـ)، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ.
- 30- ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوح (972هـ)، **معونة أولي النهى شرح المنتهى**، تحقيق: عبدالملك

- بن عبدالله دهيش، مكة المكرمة: مكتبة الأسد، ط5، 1429هـ - 2008م.
- 31- ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع (629هـ)، **إكمال الإكمال**، تحقيق: عبدالقيوم عبد ريب النبي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط1، 1410هـ.
- 32- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت- صيدا: المكتبة العصرية، بدون ت.
- 33- أبو الفضل العراقي، عبدالرحيم بن الحسين (806هـ)، **طرح التثريب في شرح متن التقريب**، تحقيق: عبدالقادر محمد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
- 34- أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (373هـ)، **عيون المسائل**، تحقيق: صلاح الدين الناهي، بغداد: مطبعة السعد، 1386هـ.
- 35- الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (346هـ)، **المسالك والممالك**، بيروت: دار صادر، 2004م.
- 36- الأقطوغي، يونس وهبي ياورز، **حقيقة الاستحسان والإجماع ودورهما في التشريع الإسلامي**، استانبول: دار بايراق، 2000.
- 37- الإمام أحمد، أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- 38- الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (179هـ)، **المدونة**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م.
- 39- الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (179هـ)، **موطأ مالك**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زيدان سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 40- الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت: دار الجيل (مصورة من الطبعة التركية)، 1334هـ.
- 41- الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (1399هـ)، **هدية العارفين**، استنبول، مطبعة وكالة المعارف الجلييلة، 1951م.
- 42- البابرتي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين (786هـ)، **العناية شرح الهداية**، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 43- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (256هـ)، **صحيح البخاري**، القاهرة: دار الشعب، ط1، 1987م.
- 44- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (256هـ)، **قرة العينين في رفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: أحمد الشريف، الكويت: دار الأرقم للنشر والتوزيع، ط1، 1404هـ - 1983م.
- 45- البزدوي، أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين (493هـ)، **زلة القارئ**، تحقيق: نجات الدين هاناوي، تركيا: جامعة أنقرة، بدون ت.
- 46- البزدوي، أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين (493هـ)، **معرفة الحجج الشرعية**، تحقيق: عبدالقادر بن ياسين بن ناصر الخطيب، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.
- 47- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس (1051هـ)، **كشف القناع عن متن الإقناع**، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون ت.

- 48- البياضي، أحمد بن حسن بن يوسف، الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة، المكتبة الأزهرية، رقم خاص: "393"، رقم عام: "5366".
- 49- البيهقي، أبو بكر أحمد بن حسين بن علي بن موسى (458هـ)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ-2003م.
- 50- الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجلي (1204هـ)، حاشية الجمل على شرح المنهج، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 51- الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد (393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، بيروت: المكتب الإسلامي، ط4، 1407هـ-1987م.
- 52- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (1067هـ)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود بن عبدالقادر الأرناؤوط، استانبول: مكتبة أرسكا، 2010م.
- 53- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (1067هـ)، كشف الطنون عن أسامي الكتب والفنون، إيتنبول: وكالة المعارف، 1951م.
- 54- الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن عبدالله (405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م.
- 55- الحصري، محمد بن إبراهيم بن أنوش، حاوي الحصري، مكتبة فيض الله أفندي، (رقم: 1010).
- 56- الخطّاب الرعيني، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن (954هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، الرياض: دار عالم الكتب، 1423هـ-2003م.
- 57- الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (626هـ)، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، ط2، 1995.
- 58- الخادمي، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان (1156هـ)، بريقة محمودية في شرح طريقة محمديّة، مصر: مطبعة الحلبي، بدون ط 1346هـ.
- 59- الخرخشي، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (1101هـ)، شرح مختصر خليل للخرشي، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 60- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ-2002م.
- 61- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن خليل (446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ).
- 62- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، سنن الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني، بيروت: دار المعرفة، 1386هـ-1966م.
- 63- الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل (255هـ)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، السعودية: دار المغني، ط1، 1412هـ-2000م.
- 64- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 65- الدميري، أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (808هـ)، النجم الوهاج في شرح المنهاج، تحقيق: لجنة علمية، جدة: دار المنهاج، ط1، 1425هـ-2004م.
- 66- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،

- تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
- 67- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق: محمد أبو الغيط، محمد بن عجب، الرياض: دار الوطن، ط1، 1421هـ - 2000م.
- 68- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، القاهرة: دار الحديث، 1427هـ - 2006م.
- 69- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، قطر: دار إحياء التراث الإسلامي، بدون ت.
- 70- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، **المهذب في اختصار السنن الكبير**، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض: دار الوطن للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ - 2001م.
- 71- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي بن محمد الجاوي، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1382هـ - 1963م.
- 72- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني (1205هـ)، **إتحاف السادة المتقين**، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 1414هـ - 1994م.
- 73- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني (1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية، 1965م.
- 74- الزحيلي، وهبة بن مصطفى، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دمشق: دار الفكر، بدون ت.
- 75- الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد (1099هـ)، **شرح الزرقاني على مختصر خليل**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 76- الزركشي، محمد بن عبدالله (722هـ)، **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، الرياض: دار العبيكان، ط1، 1413هـ - 1993م.
- 77- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (1396هـ)، **الأعلام**، بيروت: دار الملايين، ط15، 2002م.
- 78- الزهراني، مرزوق بن هياس آل مرزوق، **الجوس في المنسوب إلى الدوس**، بدون نشر، ط1، 1434هـ - 2013م.
- 79- الزيات وآخرون، (أحمد، وإبراهيم مصطفى، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار)، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، بدون ط، ت.
- 80- الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن (743هـ)، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط1، 1313هـ.
- 81- الزيلعي، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد (762هـ)، **نصب الرأية لأحاديث الهداية**، تحقيق: محمد عوادة، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 82- سراج الدين ابن نجيم، سراج الدين عمر بن إبراهيم (1005هـ)، **النهر الفائق شرح كنز الدقائق**، تحقيق: أحمد عزو عناية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 83- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (483هـ)، **المبسوط**، بيروت: دار المعرفة، بدون ط، 1414هـ - 1993م.
- 84- السغدّي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد (461هـ)، **النتف في الفتاوى**، تحقيق: صلاح الدين الناهي، بيروت:

- مؤسسة الرسالة، ط2، 1404هـ - 1984م.
- 85- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382هـ - 1962م.
- 86- السيوسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (861هـ)، شرح فتح القدير، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 87- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1250هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين السبايطي، مصر: دار الحديث، ط1، 1413هـ - 1993م.
- 88- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (189هـ)، الأصل، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، كرتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، بدون ت.
- 89- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الحلواني (1241هـ)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، القاهرة: دار المعارف للنشر، بدون ت.
- 90- الصفي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنبوط، وتركى مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ - 2000م.
- 91- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع (211هـ)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند: المجلس العلمي، ط2، 1403هـ.
- 92- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير (360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، بدون ت.
- 93- عبد الحميد عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 94- العبدلياني، أبو طالب عبد الرحمن بن عمر البصري (684هـ)، الحاوي في الفقه على مذهب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهن، مكة المكرمة مكتبة الأسدي، ط1، 1430هـ - 2009م.
- 95- عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد (630هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت: دار صادر، بدون ت.
- 96- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين (855هـ)، البناية شرح الهدية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 2000م.
- 97- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين (855هـ)، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون ت.
- 98- الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، معجم شيوخ الطبري، الأردن، دار الأثرية - القاهرة، دار ابن عفان، ط1، 1426هـ - 2005م.
- 99- الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، الأردن: دار الأثرية - القاهرة: دار ابن عفان.
- 100- القرشي، أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله (775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، كراتشي: مير محمد كتب خان، بدون ت.
- 101- القزويني، زكريا محمد بن محمود (682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت: دار صادر، بدون ت.

- 102- القزويني، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (623هـ)، **التدوين في أخبار قزوين**، تحقيق: عزيز الله العطاردي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ-1987م.
- 103- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد (587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986م.
- 104- كحالة، عمر رضا (1408هـ)، **معجم المؤلفين**، بيروت: مكتبة المثنى، بدون ت.
- 105- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998م.
- 106- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحكي (1304هـ)، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، القاهرة: مطبعة السعادة، 1324هـ.
- 107- المارزي، أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر (536هـ)، **شرح التلغين**، تحقيق: محمد المختار السلمي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1، 2008م.
- 108- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (450هـ)، **الحاوي الكبير**، بيروت: دار الفكر، بدون ت.
- 109- محمد الأمير، محمد الأمير المالكي (1232هـ)، **ضوء الشموع شرح المجموع**، تحقيق: أحمد بن محمد ولد محمد الأمين الموسوي، نواكشوط: دار يوسف بن تاشفين، مكتبة الإمام مالك، 1، 1426هـ-2005م.
- 110- مراد، يحيى مراد، **معجم تراجم الفقهاء**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م.
- 111- المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان (885هـ)، **الإنصاف في معرفة الخلاف**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1، 1415هـ-1995م.
- 112- مهدي، رستم مهدي، **دحض الشبهات المثارة حول الفقه الأكبر**، بدون نشر، 2018م.
- 113- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303هـ)، **السنن الكبرى للنسائي**، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1، 1411هـ-1991م.
- 114- النفراوي، أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا (1126هـ)، **الفواكه الدواني**، بيروت: دار الفكر، بدون ط، 1415هـ-1995م.
- 115- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (676هـ)، **المجموع شرح المذهب**، بيروت: دار الفكر، بدون ط، ت.
- 116- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (807هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت: دار الفكر، 1412هـ.
- 117- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (468هـ)، **التفسير البسيط**، تحقيق: مجموعة من أصحاب رسائل الدكتوراه، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، 1، 1430هـ.